



التقرير السنوي 2018





المحتويات

القيادة

- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- أعضاء مجلس الإدارة
- كلمة الرئيس التنفيذي
- إضاءة على الأداء

البنية التنظيمية

- قانون الثروة المعدنية
- استراتيجية عمان للتعددين
- البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ)
- بيئة عمل محفزة

بنية تعدينية مستدامة

- التراخيص
- الرقابة والتفتيش
- المخالفات

بنية استثمارية واعدة

- التراخيص التنقيبية
- المناطق التعدينية
- تبسيط إجراءات إصدار التراخيص التنقيبية والتعدينية
- مشروع الفرز
- تطوير البحوث و الدراسات
- تطوير قاعدة البيانات الجغرافية

مؤشرات الأداء

- إيرادات
- انتاج المعادن
- كمية المبيعات
- قيمة المبيعات
- تصدير الخامات المعدنية

الشراكة و الفعاليات (الفعاليات والإنجازات)

- المشاركات
- الفعاليات
- الشراكة مع الجهات الأخرى



سعادة المهندس / أحمد حسن الزيب
وكيل وزارة التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتعدين

نيابة عن أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للتعدين أشرف برفع هذا التقرير لمجلس الوزراء الموقر، حول أعمال الهيئة، والذي يشمل مختلف جوانب عملها خلال عام ٢٠١٨ م. يحرص المجلس على متابعة أعمال الهيئة وذلك من خلال الاجتماعات الدورية التي يعقدها، وشملت الاجتماعات التي عقدها المجلس خلال عام ٢٠١٨ على أربعة اجتماعات، واستعرض من خلالها الموضوعات والأعمال المطروحة من قبل الهيئة، لمناقشتها ودراستها لاتخاذ القرارات المناسبة في شأنها، كما يستعرض المجلس المواقف التنفيذية التي تم اعتمادها سابقاً.

وقد استطاعت الهيئة من إنجاز العديد من الأعمال الأساسية والتأسيسية المدرجة في أعمالها، مع الاستقرار في مختلف أعمالها في الأنشطة التعدينية المختلفة، وتحصيل الربح المستحق للدولة، إذ أن الهيئة تشرف على جميع الأنشطة المتعلقة بقطاع التعدين وفقاً للقوانين والأنظمة المدرجة تحت مسؤوليتها.

وفي إطار سعي الهيئة الدؤوب لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين، فقد تم افتتاح عدد أربعة إدارات جديدة للهيئة في المحافظات بالإضافة لوجود إدارة الهيئة العامة للتعدين بمحافظة ظفار وهي كالتالي: إدارة الهيئة بمحافظة البريمي و الظاهرة في ولاية البريمي، وإدارة الهيئة بمحافظة جنوب وشمال الباطنة بولاية صحار، وإدارة الهيئة بمحافظة جنوب وشمال الشرقية بولاية إبراء، وإدارة الهيئة بمحافظة الداخلية و الوسطى بولاية نزوى . والتي بلا شك سيكون لها دور إيجابي في تطور قطاع التعدين وستساهم في جذب الاستثمارات وزيادة الأنشطة التعدينية وتعزيز الدور الرقابي للهيئة.

وقد أعتد المجلس خلال هذا العام عدد من توصيات الدراسات التقييمية المعدة من قبل فرق الهيئة المعنية بمبادرات مختبرات البرنامج الوطني لتنويع مصادر الدخل « تنفيذ » لقطاع التعدين، والتي سعت الهيئة بالتعاون مع وحدة دعم التنفيذ والمتابعة إلى توفير إمكانات للقطاع مما يعزز فرص الاستثمار و تذليل التحديات، وهذه المبادرات تشمل كل من: مبادرة التشغيل الخارجي لمختبر المعادن، ومبادرة تأطير وتنظيم المساهمة المجتمعية لقطاع التعدين، ومبادرة الريع الديناميكي، ومبادرة التشغيل الخارجي لأعمال الرقابة والتفتيش، ومبادرة المناطق التعدينية (إجراءات التنافس ومعايير التقييم). ومن أجل رفع مستوى كفاءة موظفي الهيئة بما يتناسب مع المرحلة القادمة، فقد اعتمد المجلس خطة تدريب موظفي الهيئة لعام ٢٠١٩م.

كما واصلت الهيئة جهودها خلال عام ٢٠١٨م في التواصل والتنسيق مع الجهات المختصة لمراجعة مشروع قانون الثروة المعدنية ومن بين هذه الجهات مجلسي الشورى والدولة، حيث تفضل جلالة السلطان حفظه الله و رعاه فأصدر مرسوم سلطاني سامي رقم ٢٠١٩ / ١٩ ، الذي قضى بإصدار قانون الثروة المعدنية . وستواصل الهيئة في عامها القادم جهودها في تطوير اللوائح والتشريعات الجديدة بما يساهم في استمرار أدائها على النحو الأفضل.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أثنى دور أعضاء مجلس ادارة الهيئة والإدارة التنفيذية وكافة أفراد الكادر الوظيفي على إخلاصهم في عملهم وعلى جهودهم المبذول في رقي وتطور قطاع التعدين بالسلطنة، متمنيا لهم التوفيق والنجاح.



سعادة المهندس/ أحمد حسن الذيب
وكيل وزارة التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتعدين

مجلس الإدارة



سعادة المهندس/ سالم بن ناصر العوفي
نائب رئيس مجلس الإدارة
وكيل وزارة النفط والغاز



سعادة نجيب بن علي الرواس
عضو مجلس الإدارة
وكيل وزارة البيئة والشؤون المناخية





سعادة المهندس / هلال بن محمد البوسعيدي
الرئيس التنفيذي

تسعى الهيئة العامة للتعدين إلى تطوير القطاع بشكل مستمر لما يواكب الخطط والبرامج التي وضعتها الهيئة لزيادة الإنتاجية وجذب الاستثمارات، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، حيث عملت الهيئة على إعداد استراتيجية عمان للتعدين لتكون خارطة طريق عمل القطاع خلال العشر سنوات القادمة، إضافة إلى موافقتها مع مخرجات مختبرات التعدين ضمن البرنامج الوطني للتنوع الاقتصادي «تنفيذ»، والذي بلا شك سيكون له الدافع الكبير لتطوير القطاع بالسلطنة، إضافة إلى الدور الذي سيلعبه قانون الثروة المعدنية في توفير البيئة المؤاتية للاستثمار في القطاع.

تعمل الهيئة على استمرارية نمو القطاع، وتعزيز الإيرادات، وذلك من خلال تطوير منظومة العمل وتحسين الأداء وفق الأهداف التي وضعتها، وتكامل الأدوار داخل منظومتها، فقد عملت الهيئة على إصدار ٤٩ ترخيص دائم ومؤقت لهذا العام، حيث بلغ إجمالي التراخيص العاملة (الدائمة والمؤقتة) حتى نهاية ٢٠١٨م، ٤٨٦ ترخيص تعديني موزعة على محافظات السلطنة المختلفة وفي مختلف الخامات المعدنية.

يمثل دور الرقابة والتفتيش على أنشطة التعدين أمر في غاية الأهمية للتأكد من التزام الشركات العاملة في القطاع باشتراطات وضوابط التعدين، حفاظاً على الثروة المعدنية وسلامة البيئة، فقد تمكنت الهيئة من القيام بـ ٣٥٦ زيارة تفتيشية شملت جميع محافظات السلطنة وذلك تنفيذاً لخطة الرقابة والتفتيش والتي أثمرت بتصحيح كثيراً من الممارسات الغير قانونية.

إن تعزيز الاحتياطات من الخامات المعدنية ومعرفة جودتها، يمثل محورا أساسيا نحو توفير بيئة استثمارية، مبنية على معلومات وخرائط جيولوجية، تساهم في تقدير الاحتياطيات وأماكن تواجدها، لتوجيه الاستثمار في الاتجاه المناسب، وعلى ذلك فإن الهيئة تعمل على استمرار المسوحات الجيولوجية وتطوير الخرائط التعدينية، كما تقوم بمراجعة العديد من البرامج التنقيبية والإشراف على الدراسات التنقيبية القائمة، حيث بلغ إجمالي البرامج التنقيبية التي تمت مراجعتها ٧٩ برنامج، في حين تم الإشراف على ١٩ دراسة تنقيبية، باستثمارات تقدر ٣,٧ مليون ريال عماني في البرامج التنقيبية.

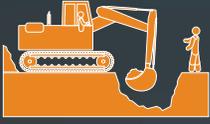
ويأتي مشروع المناطق التعدينية لصالح الهيئة كأحد أهم المشاريع التي تعول عليها الهيئة لإحداث نقلة نوعية في كيفية التعامل مع الطلبات وتوجيهها في المسار الذي يخدم تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز دور القطاع في منظومة الاقتصاد، ويهدف المشروع إلى تقديم مواقع تعدينية واعدة للمستثمرين ذات مساحات تسمح باستثمارات كبيرة تستطيع أن تسهم في سياسة التنويع التي تتبناها السلطنة وذلك من خلال عرضها للاستثمار بمنهجية التفاضل والتنافس بعد الحصول على الموافقات اللازمة لها، ولقد تم تقسيم هذه المبادرة الى ثلاث مراحل، مرحلة تحديد المناطق التعدينية، مرحلة تجهيز المناطق التعدينية ومرحلة طرح المناطق التعدينية للاستثمار. ولقد قطعت الهيئة شوطا كبيرا في هذا المشروع ولذا زال العمل جاري لاستكمالها في القريب العاجل.

تولي الهيئة اهتماما بالغا بالكوادر البشرية التي تعتبر من أهم ثرواتها والعمود الفقري لأداء واجباتها، وتحرص الهيئة على صقل مهارات موظفيها في كل الفرص المتاحة من خلال إشراكهم في دورات وورش عمل تدريبية ومشاركتهم في المؤتمرات والندوات والمعارض ذات العلاقة حتى يكون الموظف ذا دور فاعل في تنمية وتطوير القطاع، كما عملت الهيئة على استقطاب الكوادر ذات الكفاءة لتساهم في تعزيز دورها في نمو القطاع وتطوره.

إضاءة على الأداء التعدين استثمار وبناء لعمان

يعتبر قطاع التعدين من القطاعات الواعدة في خطط التنمية ويمثل القطاع بيئة جاذبة للاستثمار في أنشطته المختلفة، الأمر الذي من سيساهم في زيادة الإيرادات والصادرات وتوفير فرص عمل جديدة، وتوطين المعارف والتقنيات الخاصة بأنشطة الاستكشاف والتنقيب والإنتاج. وتعد الثروة المعدنية ثروة بالغة الأهمية ويجب استغلالها الاستغلال الأمثل بما يخدم الصالح العام، ويأتي ذلك من خلال تطوير المشاريع القائمة وإيجاد مشاريع جديدة ذات كفاءة أكبر تساهم إيجابيا في نمو القطاع.

إنجازات تطوير قطاع التعدين



تطوير أنشطة الاستثمار التعديني
من خلال عدد من المشاريع من أهمها، مشروع تحديد المناطق التعدينية



قانون الثروة المعدنية
والذي يتناسب مع نمو وتطوير القطاع، و يساهم في حماية الثروة المعدنية، ويعزز دور الهيئة العامة للتعدين في رفد الاقتصاد الوطني.



افتتاح خمسة فروع للهيئة في محافظات السلطنة وتتمثل في إدارات الهيئة بالمحافظات لتسرع من نمط عمل قطاع التعدين وتدفع القطاع نحو التقدم (إدارة الهيئة العامة للتعدين بمحافظة ظفار، ومحافظتي البريمي والظاهرة، ومحافظتي جنوب وشمال الباطنة، ومحافظتي جنوب وشمال الشرقية، ومحافظتي الداخلية والوسطى).

مختبرات برنامج التنوع الاقتصادي "تنفيذ"

خرج مختبر قطاع التعدين الذي أقامته الهيئة العامة للتعدين وبدعم ومتابعة من وحدة دعم التنفيذ والمتابعة بأكثر من ٤٣ مبادرة ومشروع، والتي قدرت قيمتها بحوالي ٨١٣ مليون ريال عماني سيساهم القطاع الخاص فيها بنسبة ٩٩٪ ومن المتوقع أن تساهم المبادرات والمشاريع بحلول ٢٠٢٣ م في رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاثة أضعاف المساهمة الحالية. بالإضافة إلى توصيات عدة ستساهم في رفع مستوى التنافسية في القطاع من خلال مشروع المناطق التعدينية والتي من المخطط فور إقرارها أن تعرض للتنافس.

توفير فرص عمل جديدة:
تقدر بنحو ٢٠٠٠ فرصة عمل جديدة بحلول ٢٠٢٣.

زيادة الناتج المحلي الإجمالي: من ١١٨ مليون ريال عماني في ٢٠١٦ إلى ٣٠٠ مليون ريال عماني في ٢٠٢٣.

زيادة في الإنتاج: من ١٠٠ مليون طن متري في ٢٠١٦ إلى ١٤٧ مليون طن متري في ٢٠٢٣.

إيجاد الاستثمارات: ٨٠٪ على الأقل من الاستثمارات من القطاع الخاص.



استراتيجية عمان للتعدين

تم الانتهاء من إعداد الاستراتيجية وتم رفعها للاعتماد من قبل من مجلس الوزراء الموقر، والتي تسعى إلى تحقيق خمسة اعتبارات رئيسية:

- ١ توفير خارطة طريق قابلة للتنفيذ لمدة 10 سنوات للقطاع
- ٢ وضع مؤشرات أداء للقطاع
- ٣ وضع توصيات لتشجيع وجذب الاستثمار
- ٤ أخذ السياق المحلي في الاعتبار
- ٥ أخذ الأهداف الوطنية للحكومة في الاعتبار

عدد التصاريح التعدينية:



انتاج المعادن 2018



البييرادات 2018





البنية التنظيمية

تعمل الهيئة على زيادة جهودها في الجانب التنظيمي والتشريعي، وذلك بهدف تنظيم القطاع وفق أسس واضحة المعالم، في سبيل توفير جاذبية أكثر للاستثمار مع أهمية المحافظة على البيئة والمساهمة الفاعلة في تنمية المجتمع، وعلى ضوء ذلك وضعت الهيئة في سلم أولوياتها، عدد من المشاريع الأساسية، وذلك بهدف تنظيم وتطوير القطاع، كإعداد مسودة قانون الثروة المعدنية من أجل مواكبة النمو الذي يشهده قطاع التعدين في السلطنة والذي سيوفر المناخ المناسب لنمو القطاع وتعظيم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مشروع استراتيجية عمان للتعدين، والتي ستحدد خارطة طريق عمل القطاع خلال 10 سنوات القادمة، وكذلك مشاركة قطاع التعدين والذي تمثله الهيئة في البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ) كأحد القطاعات الواعدة للاقتصاد الوطني، كما قامت الهيئة بعدد من الأعمال والأنشطة التي تساهم في رفع مستوى العمل وكفاءته، من خلال توظيف الكفاءات وتأهيلهم وتنظيم بيئة العمل.



قانون الثروة المعدنية

قامت الهيئة العامة للتعدين بإعداد مسودة مشروع القانون على ضوء نتائج دراسة التقييم الشامل لقطاع المعادن التي قامت بها أحد الشركات الاستشارية المتخصصة ، واسترشادا بعدد من التشريعات الوطنية والاقليمية ذات الصلة، وقد حرصت الهيئة إبان إعدادها لمشروع القانون أن يتضمن المحاور الأساسية التي تتبناها الهيئة لتطوير قطاع التعدين ، والتي تتمثل في زيادة تنافسية القطاع للاستثمار ، وتسهيل وتسريع إجراءات الحصول على الموافقات التعدينية ، بالإضافة إلى العمل على تجهيز مناطق تعدينية مكتملة الموافقات وطرحها للتنافس بنظام المزايدة وفق أسس تكافؤ الفرص والعلانية والشفافية ، مع تشديد العقوبات على المخالفين وتوسيع صلاحيات للمفتشين لضبط عمليات التعدين وحماية البيئة المحيطة بها ، مع التزام القطاع بالمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.

وقد أحال مجلس الوزراء مشروع القانون إلى مجلس عُمان ممثلد بمجلسي الدولة والشورى وفقا لأحكام النظام الأساسي للدولة، حيث عقدت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى عدة اجتماعات مع المختصين بالهيئة لتدارس نصوص وأحكام مشروع القانون ومن ثم أُجبل لمناقشته في إحدى جلسات مجلس الشورى والذي خلص إلى اقتراح عدد من التعديلات على المشروع ، ومن ثم قام بإحاله الى مجلس الدولة .

وكذلك عقدت اللجنة الاقتصادية بمجلس الدولة عدة اجتماعات مع المختصين بالهيئة لتدارس مشروع القانون والتعديلات المقترحة من مجلس الشورى ، حيث تم مناقشة المشروع في إحدى جلسات مجلس الدولة، ثم تم رفعه للمقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم .





استراتيجية عمان للتعدين

تعرض الاستراتيجية خطة التطوير المستقبلي لقطاع التعدين في السلطنة، والذي تم تحديده كأحد أهم القطاعات الخمس التي ينبغي التركيز عليها في الخطة الخمسية التنموية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠). كما تتوافق الاستراتيجية مع أهداف التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة المنصوص عليها في الرؤية المستقبلية للسلطنة (رؤية عُمان ٢٠٤٠). تأتي هذه الاستراتيجية نتاج عمل لسته أشهر من الجهود المكثفة التي بذلتها الهيئة العامة للتعدين خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧، بالتعاون الوثيق مع القطاعين العام والخاص والشركات الإستشارية العالمية "إس آر كيه للاستشارات" و"ماير براون" و"وود ماكنزي". وقد شملت هذه الجهود المكثفة: أولاً بحث حجم المساهمة الحالية لقطاع التعدين في الإقتصاد واستعراض كيفية رفع هذه المساهمة، وتحديد الفجوات والتحديات في القطاع التي قد تحول دون نموه في المستقبل، والتوصية بمجموعة من التغييرات والتحسينات التي من شأنها أن تلبي احتياجات مختلف الأطراف المعنية من مستثمرين ومجتمع محلي وجهات أخرى.

وبصورة عامة تهدف استراتيجية عمان للتعدين في جوهرها إلى تحقيق أربعة أهداف استراتيجية رئيسية هي:

١- تعظيم القيمة الاقتصادية لقطاع التعدين.

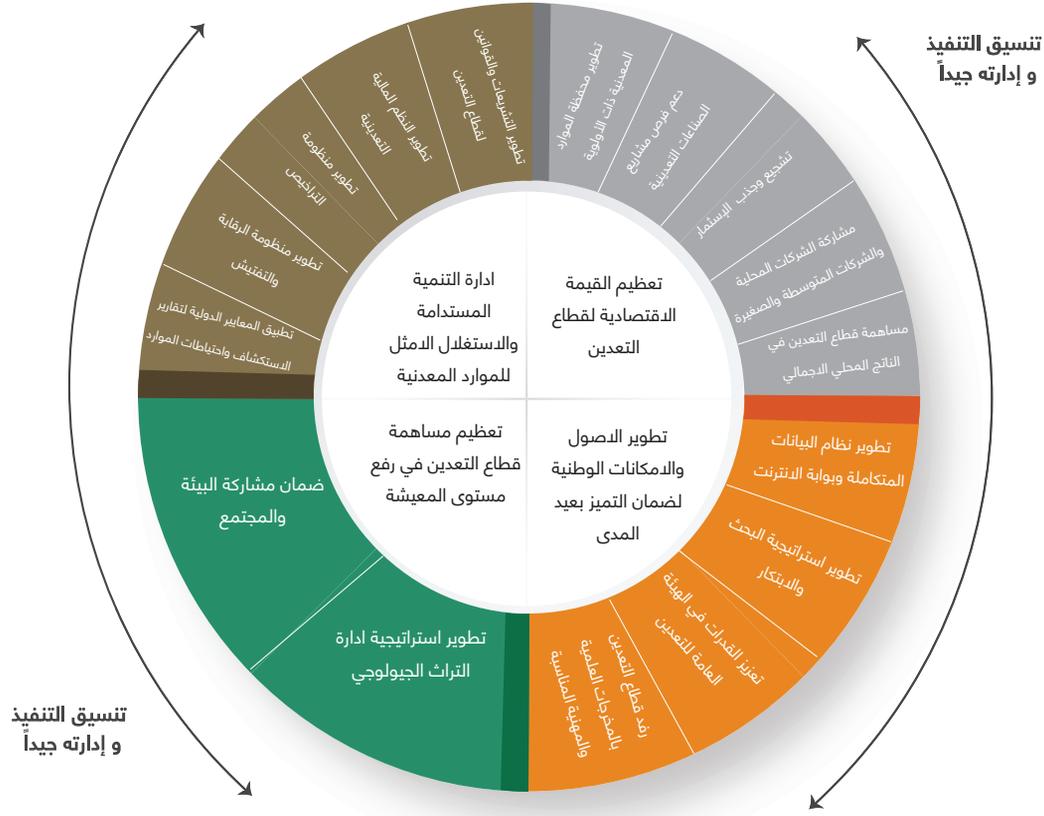
٢- إدارة التنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد المعدنية.

٣- تطوير الوصول والإمكانات الوطنية لضمان التميز بعيد المدى.

٤- تعظيم مساهمة قطاع التعدين في رفع المستوى المعيشي.

محاور الاستراتيجية

سيتم تحقيق الأهداف الأربعة للإستراتيجية من خلال تنفيذ مجموعة من التوصيات ضمن عدة محاور كما هو مبين في الشكل أدناه.

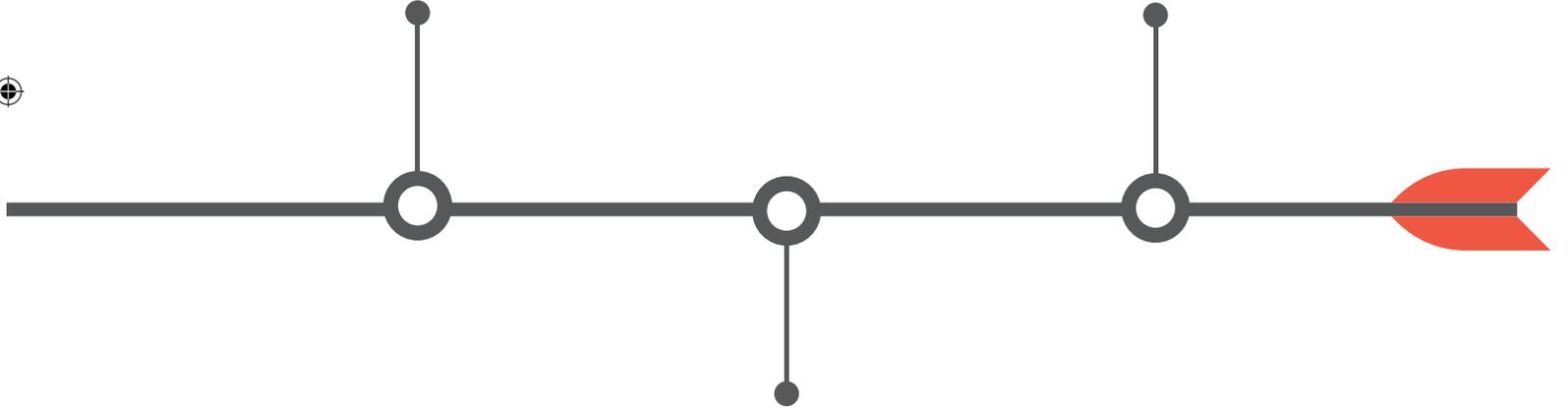


وقد حددت الاستراتيجية مجموعة من المستهدفات لنمو الناتج المحلي الإجمالي مبنية على تحقيق خطة التنمية الخمسية التاسعة التي وضعتها الحكومة. تتوقع هذه الاستراتيجية معدل نمو مركب بنسبة ٩٪ (بالقيمة الحقيقية لعام ٢٠١٠) حتى عام ٢٠٣٠، لتحقيق هذا النمو في قطاع التعدين، على الهيئة تنفيذ عدد من التوصيات في كل من المحاور المختلفة.

تهدف الهيئة العامة للتعيين من خلال تطوير الاستراتيجية إلى تحديد مجموعة شاملة وعملية من التوصيات حول كيفية تطوير قطاع التعيين العماني خلال السنوات العشر القادمة على المستوى الوطني، ومساعدة الهيئة على تحسين دورها في تحقيق ذلك. كما تسعى إلى تحقيق خمسة اعتبارات رئيسية:

وضع توصيات لتشجيع وجذب الإستثمار:
من خلال تطوير الممكّنات والكفاءات والأدوات لجذب المزيد من الإستثمار المحلي والإقليمي والدولي، والذي بدوره لن يأتي إلّا من خلال تسويق فرص التعيين في عمان وتوفير بيئة استثمارية جاذبة بشكل أساسي.

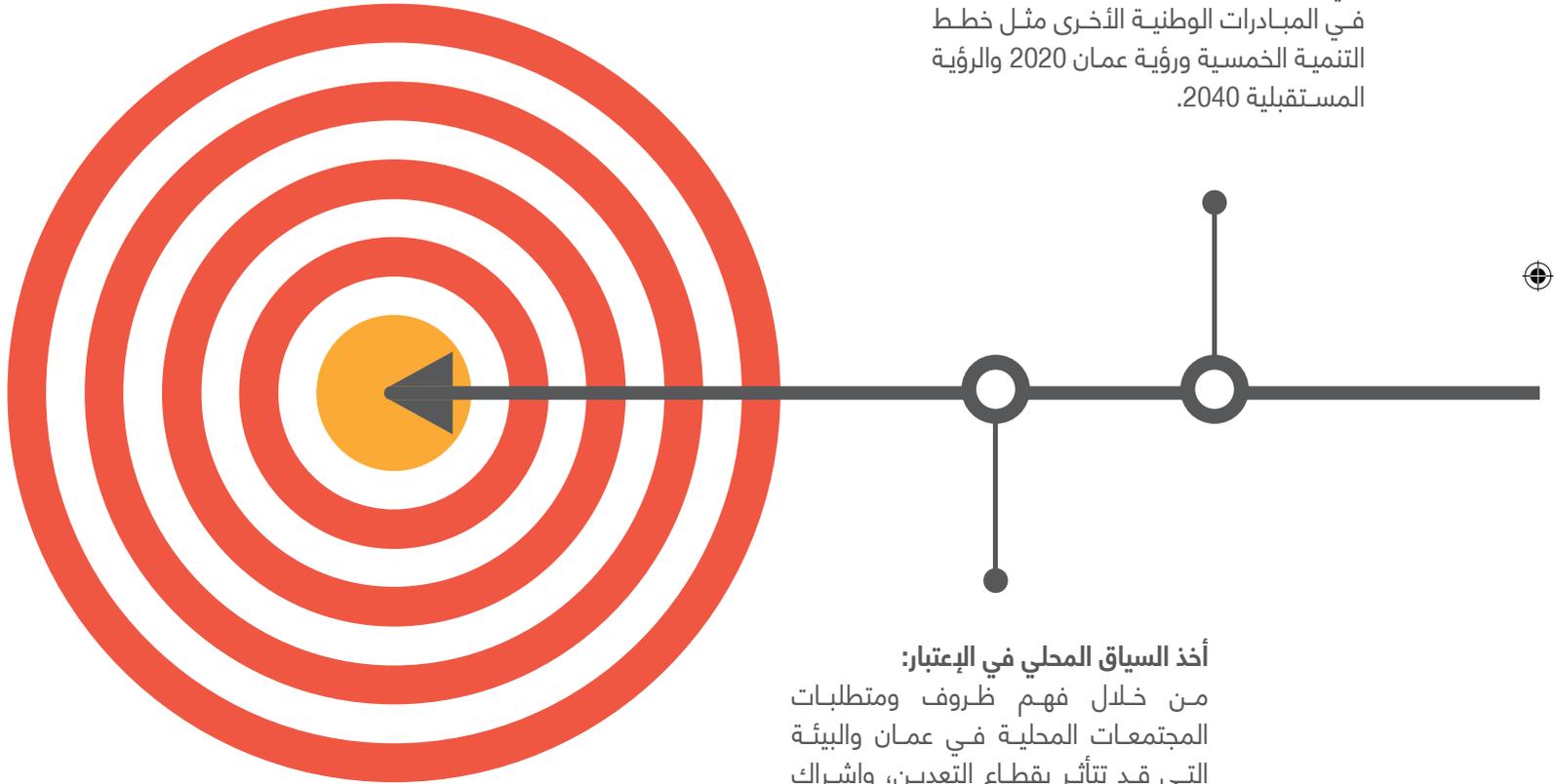
توفير خارطة طريق قابلة للتنفيذ لمدة عشر سنوات للقطاع: حيث أنها لا تقتصر على توفير الرؤية والأهداف طويلة الأجل فحسب، بل توفر أيضاً مجموعة من إجراءات التنفيذ العملية وترتيب الأولوية على المدى القصير والمتوسط والطويل.



وضع مؤشرات أداء للقطاع:
عن طريق تحديد كيفية مساهمة التوصيات الاستراتيجية والاستثمارات الناتجة عنها في زيادة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد الوطني (حسب هدف الخطة الخمسية التاسعة)، إلى جانب المساهمة الإيجابية في مجموعة من الأهداف الإجتماعية والإقتصادية الأخرى (مثل توفير الوظائف، والتنوع الإقتصادي، ... إلخ).

أخذ الأهداف الوطنية للحكومة في الاعتبار:

من خلال إشراك الجهات الحكومية الأخرى في عملية تطوير الاستراتيجية، والمساهمة في المبادرات الوطنية الأخرى مثل خطط التنمية الخمسية ورؤية عمان 2020 والرؤية المستقبلية 2040.



أخذ السياق المحلي في الاعتبار:

من خلال فهم ظروف ومتطلبات المجتمعات المحلية في عمان والبيئة التي قد تتأثر بقطاع التعدين، وإشراك الجهات الحكومية المعنية في العمل على نهج مستدام لتطوير الصناعة.



ولقد تم رسم خارطة طريق مبسطة تتضمن تنفيذ التوصيات المرتبطة بالمحاور الرئيسية للاستراتيجية، وذلك عن طريق إسقاط التوصيات إلى مبادرات و برامج تحقق الأهداف الفرعية و التي بدورها تحقق الأهداف الاستراتيجية

٣



كما تم أيضا، إنشاء مكتب لإدارة الاستراتيجية وتعيين فريق عمل، حيث قام المكتب بإعداد المنهجية الخاصة بإدارة الاستراتيجية، وإيجاد الأنظمة التي تعين في تنفيذ الاستراتيجية

٢

تحديد خارطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية

ان أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية هي رسم خارطة طريق طويلة الأجل لقطاع التعدين. وفي هذا الإطار تم:



عرضت الاستراتيجية في مختبرات البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ)، حيث تم النظر في العديد من المبادرات المقترحة مما ساعد في عملية التنفيذ لعدد من هذه المبادرات

١



٦٩٩

نشاط تشغيلي



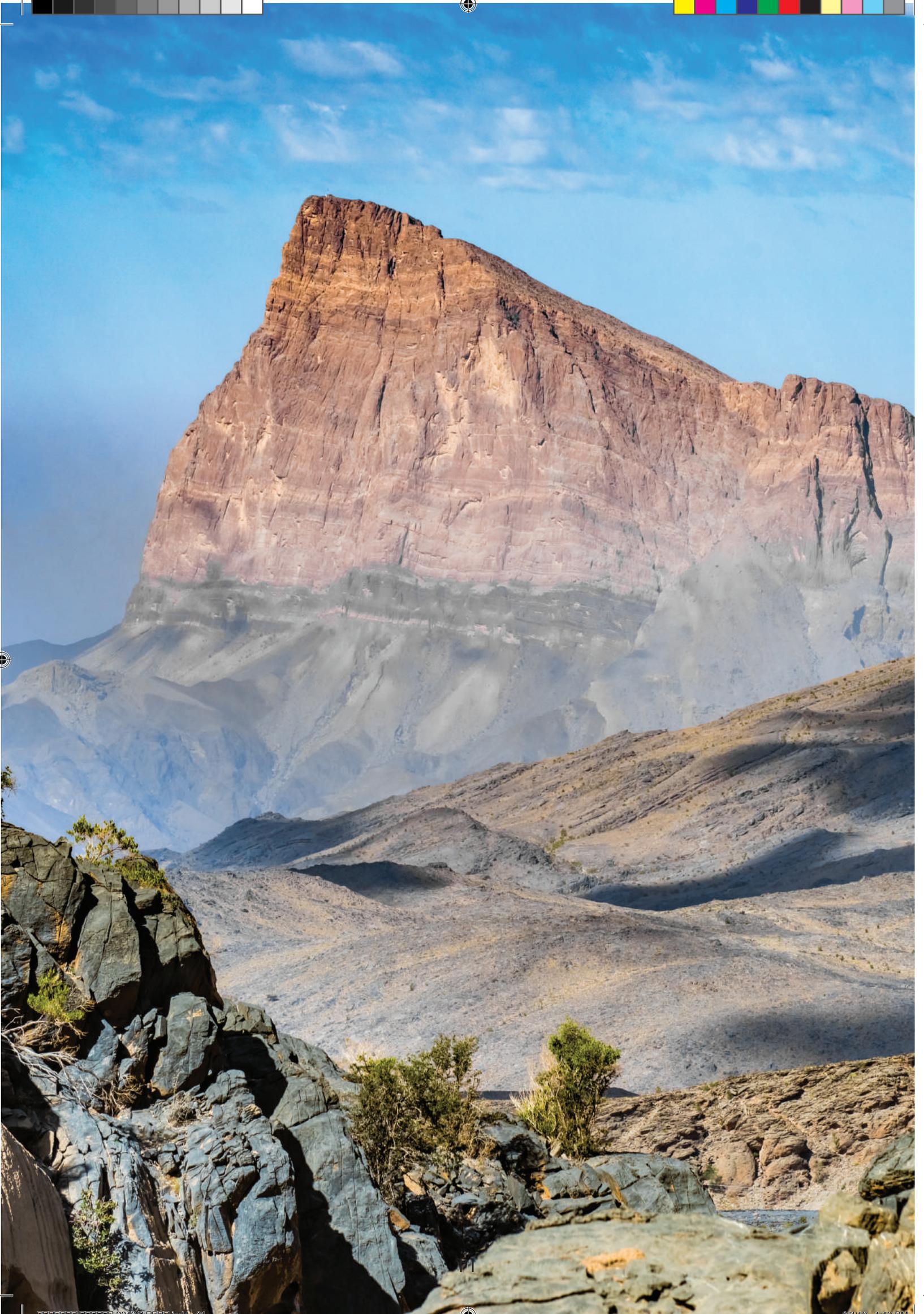
١٥٩

مشروع



٤٥

مبادرة



البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي

يعد قطاع التعدين واحدا من أهم القطاعات الواعدة التي ركزت عليها مختبرات البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي والذي ركز على عدة قطاعات أخرى تتمثل في السياحة والزراعة و اللوجستية والصناعات التحويلية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى التقليل من الاعتماد على المنتجات النفطية وتنويع مصادر الدخل القومي بالإضافة إلى تحقيق أهداف الخطة التنموية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) وتسريع وتيرة تنفيذ الخطط في مجال تعزيز التنوع الاقتصادي و توفير فرص عمل دائمة للمواطنين، ووضع خطة واضحة ومحكمة لزيادة الاستثمارات الخارجية والداخلية، هذا بالإضافة إلى تمكين السلطنة من رفع درجة التنافسية في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

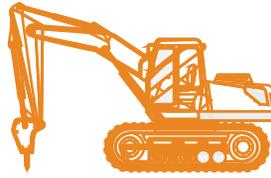
ولما للتعدين من أهمية في جذب الاستثمار واستغلال الخامات المعدنية في السلطنة في ظل وجود الإمكانيات الكبيرة للخامات المعدنية المتنوعة والمتوزعة بكميات تجارية على محافظات السلطنة، والتي لم يتم استغلال سوى ٤٪ منها خلال السنوات الخمس الماضية. علاوة على النقص الذي شهده القطاع في مشاريع التنقيب والتطوير، مما يعرقل إمكانية تحقيق استقرار دائم على المدى الطويل للقطاع. وعليه، فلقد انطلقت في الفترة من ١٨ مارس إلى ٢٦ إبريل من العام ٢٠١٨ مختبرات قطاع التعدين الذي أقامته الهيئة العامة للتعدين بدعم من وحدة دعم التنفيذ والمتابعة. وتهدف هذه المختبرات إلى الاستفادة من المقومات التي يزخر بها قطاع التعدين، وتذليل التحديات التي تواجه القطاع للخروج بمبادرات ومشاريع تعزز دوره في الاقتصاد من خلال توجهات استراتيجية.



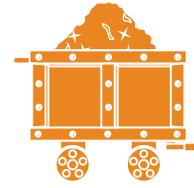
ولقد تمثلت هذه المختبرات في العديد من حلقات العمل التي شارك فيها عدد من المسؤولين المعنيين بالتنفيذ في الوزارات والجهات الحكومية وجهات القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني وذوي الخبرة، ولقد خرجت هذه المختبرات والتي استمرت لستة أسابيع بـ ٤٣ مبادرة ومشروع. الجدير بالذكر أنه هذه المبادرات تندرج تحت ثلاثة محاور رئيسية وهي المعادن الفلزية والمعادن الصناعية والتشريعات والممكنات:



التشريعات والممكنات



المعادن الصناعية



المعادن الفلزية

تندرج من ضمنها مبادرة منصة التعدين ومبادرة تفعيل الاستقلال المالي ومبادرة الريع الديناميكي ومبادرة تخصيص المختبر ومبادرة التشغيل الخارجي للرقابة والتفتيش بالإضافة إلى عدد من المبادرات الثانوية المرتبطة بالمساهمة المجتمعية والبرامج التدريبية للموظفين.

خرج هذا المحور بخمسة مبادرات رئيسية وهي تعدين الجبس وتعدين الحجر الجيري، وتعدين الجابرو والركام وتعدين الكاولين وكوارتز السيلكا ومشاريع الصناعات التكميلية، وهي تهدف إلى زيادة إنتاج المعادن الصناعية من ١٠٠ طن متري في العام ٢٠١٦ إلى ١٣٨ طن متري في العام ٢٠٢٣.

ويشمل هذا المحور، مبادرة المراحل الأولية لتصنيع النحاس والمبادرة الخاصة بالمناطق التعدينية ومبادرة تبسيط إجراءات التراخيص ومبادرة دمج نظم المعلومات الجغرافية بالإضافة إلى مبادرة دراسة تراخيص الكروم الغير نشطة، وهي تهدف إلى زيادة إنتاج الفلزات من ١,١ طن متري في العام ٢٠١٦ إلى ١,٨ طن متري في العام ٢٠٢٣ مع التركيز على القيمة المرتفعة في النحاس، الكروم، النيكل وغيره.



جذب المزيد من الاستثمارات

٪٨٠

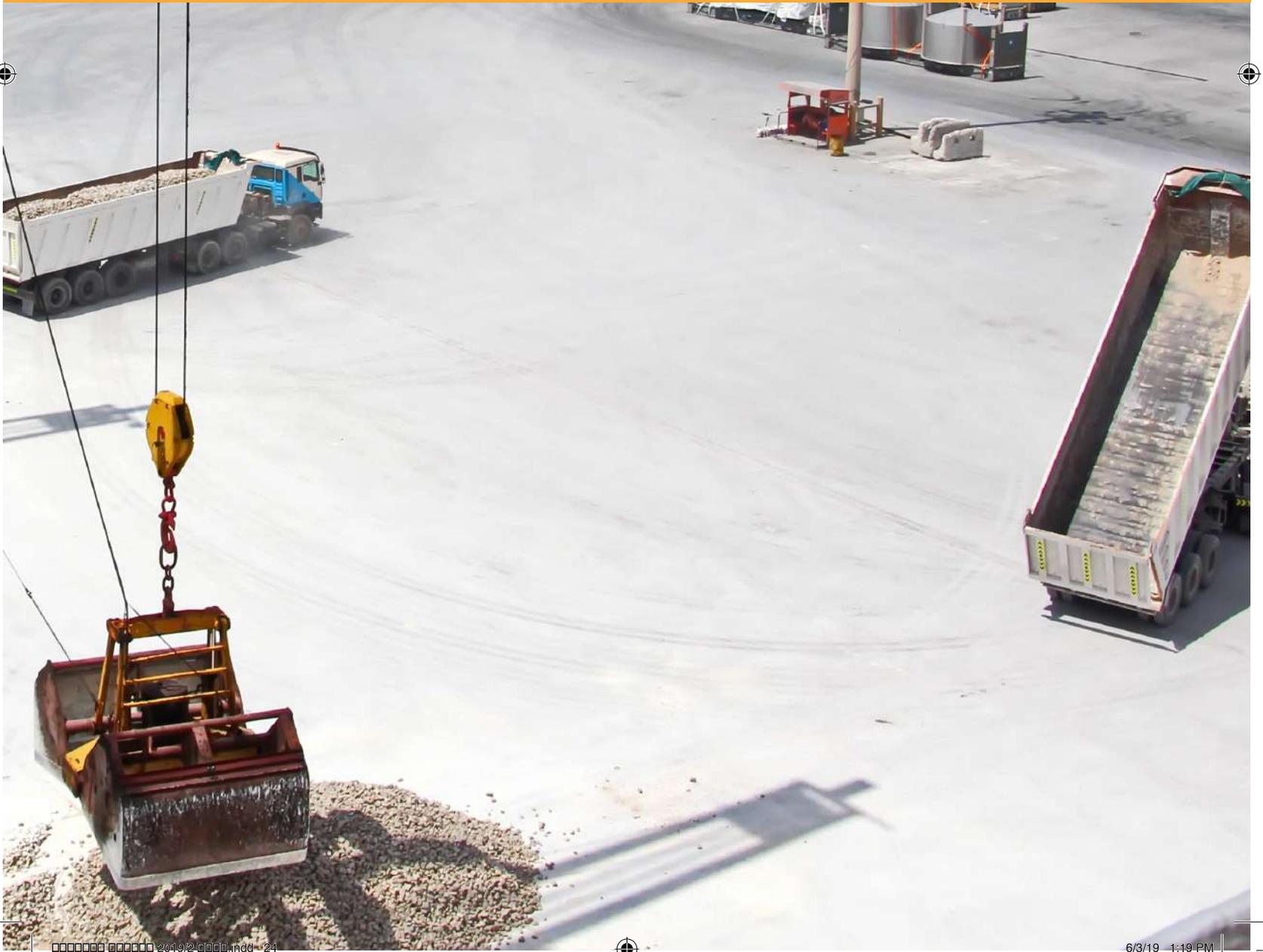
سيساهم القطاع الخاص فيها بما

نسبته

٪٩٩

٧٩٧ مليون ريال عماني

قيمة المبادرات والمشاريع





توفير
٢٠٠٠
فرصة عمل للعُمانيين

مضاعفة الإنتاج من
١٠٠ مليون طن في العام ٢٠١٦
إلى
١٤٧ مليون طن في العام ٢٠٢٣

تهدف هذه المبادرات والمشاريع إلى
رفع نسبة مساهمة القطاع من ١١٨
مليون ريال عماني في ٢٠١٦ ، إلى
٣٠٠ مليون ريال عماني بحلول عام
٢٠٢٣ أي إلى ثلاثة أضعاف



بيئة عمل محفزة

يعتبر موظفو الهيئة من أهم ثرواتها، حيث تقوم الهيئة بالعديد من المهام والإجراءات المتعلقة بتنظيم الكادر البشري بالهيئة من حيث استقطاب أصحاب الكفاءات المؤهلة والحفاظ عليهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم. وفي العام ٢٠١٨ كانت هنالك مواصلة في التركيز على برامج واسعة النطاق لتنمية وتطوير الموظفين؛ وإتاحة الفرص لهم لتنمية وتطوير مسيرتهم المهنية، وتعلم المهارات التقنية والفنية والإدارية على حد سواء، ولتوفير بيئة العمل المحفزة قامت الهيئة بالآتي:

تم الإعلان عن صندوق الأخوة الخاص بالهيئة وتشكيل اللجنة التسييرية الخاصة به وفي انتظار اعتماده خلال العام الجاري. كما تم أيضا الإنتهاء من عمل المسودة الأولى لمنظومة التحفيز والتي تهدف إلى تكريم الموظفين وتحفيزهم في بيئة العمل ورفع روحهم المعنوية وزيادة الولاء الوظيفي بما يخدم مصالح وتوجهات الهيئة ويحقق أهدافها. وتشمل هذه المنظومة على أربعة أنواع رئيسية للتحفيز:

الحوافز المادية

هي الحوافز ذات الطابع المادي التي تسهم في تشجيع الأفراد على بذل جهد أكثر في العمل، وتجنيد ما لديهم من قدرات، والارتفاع بمستوى كفاءتهم. وتشمل كل الطرق المتعلقة بدفع مقابل مادي على أساس إنجاز أعمال إضافية وزيادة الإنتاج.

الحوافز المعنوية

تلك التي لا تعتمد على المال في تحفيز العاملين على العمل، بل تعتمد على وسائل معنوية أساسها احترام العنصر البشري وإظهار الامتنان له وغرس الثقة فيه وتشجيعه على العمل.

تعزيز الارتباط

هو تعزيز وتقوية انطباع وارتباط الموظف بالمؤسسة، وبالتالي يعكس تصرفات إيجابية عن العمل وعن المؤسسة التي ينتمي لها.

التمكين

يشير التمكين إلى التدابير المقدمة من المؤسسة لزيادة درجة الاستقلالية واتخاذ القرار بين الموظفين من أجل تمكينهم من أداء أعمالهم بطريقة مسؤولة وذاتية التصرف، يعملون وفقاً لصلاحيات وظيفتهم.



استبيان رضا الموظفين:



تم اعداد استبيان للموظفين وذلك لاستنتاج مستوى الرضا العام، ولقد حقق استبيان الموظفين للعام ٢٠١٨ نجاحا جيدا وهو يقدم لأول مرة، بعد أن شارك فيه ٥٢% من الموظفين و تم التعرف فيه على آراء و مقترحات الموظفين القيمة حول تجربتهم الوظيفية في الهيئة. وأظهرت النتائج أن مستوى الرضا العام حقق ما نسبته ٧٠% وهو مستوى مرتفع وفقا للتدرج المستخدم وللموظفين محل الدراسة، كما حقق محور مستوى الانتماء الوظيفي أعلى نسبة رضا من بين بقية المحاور حيث بلغت ٨٣%، مما يشير إلى وجود انتماء مهني مرتفع لدى العينة محل الدراسة.



القوى العاملة في الهيئة للعام ٢٠١٨

٢٧

متعاقد بعقود مؤقتة

٢٠١

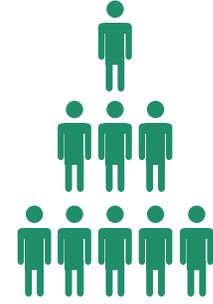
موظفا

٦

تم توظيفهم في ٢٠١٨

٣

مجموع الموظفين المنتدبين
المعاريين للهيئة



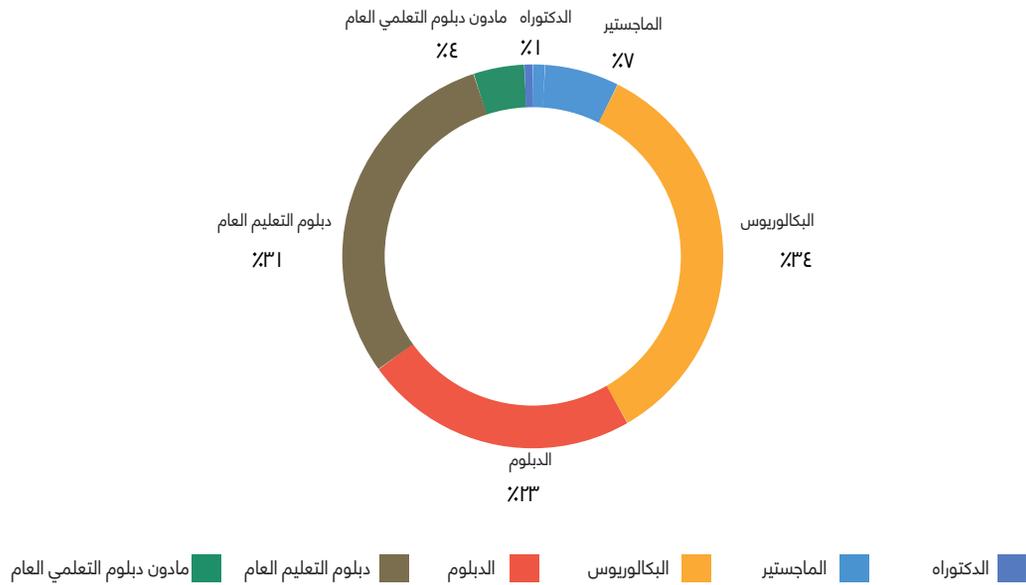
من الموظفين في المقر الرئيسي ٦٠%

من موظفي الهيئة في الإدارات التابعة لها ٢٢%

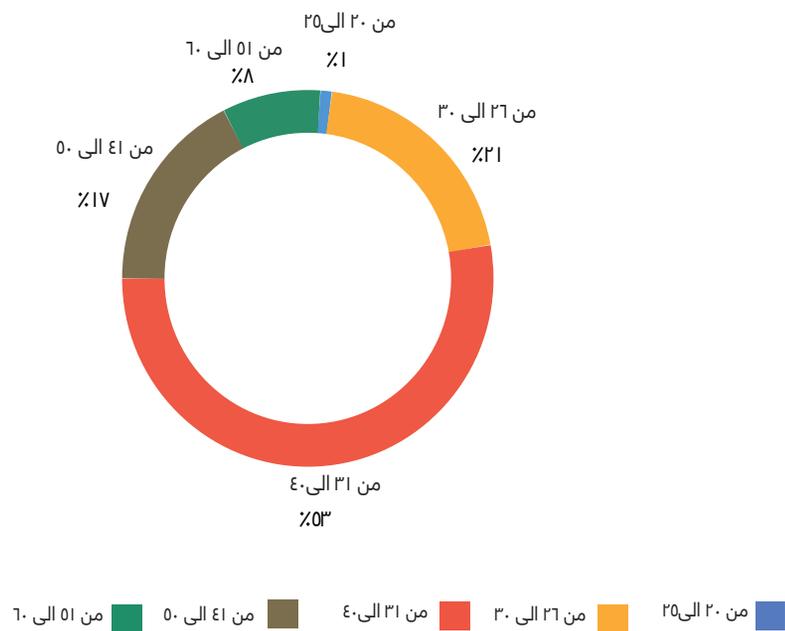
من موظفي المنافذ ١٨%



عدد الموظفين حسب المؤهل الدراسي



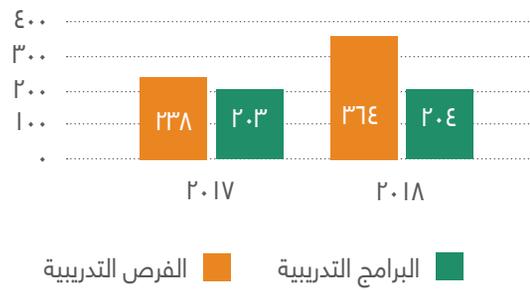
توزيع الموظفين حسب الفئات العمرية



البرامج التدريبية

حيث تم إلحاق عدد كبير من الموظفين في برامج تدريبية طوال السنة سعياً لتطوير مهاراتهم وقدراتهم بما يحقق أهداف وتوجهات الهيئة. حيث تم تنفيذ عدد ٢٠٤ برنامج تدريبي بواقع ٣٤٦ فرصة تدريبية موزعة بين برامج فردية وتعاقدية بتكلفة إجمالية تقديرية بلغت ٩٤,٢٦٨ ريال عماني. حيث كانت هنالك زياده بلغت ما نسبته ٥٣٪ في عدد البرامج التدريبية للعام ٢٠١٨ عنه في العام المنصرم.

مقارنة بين مجموع الفرص التدريبية ومجموع البرامج التدريبية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨



المنح الدراسية

إيماناً من الهيئة بإتاحة الفرص للموظفين لتكملة الدراسة وهم على رأس العمل، فقد تم منح فرص دراسية بنسبة مساهمة ٥٠٪ من الرسوم الدراسية وطرحها للتنافس وذلك كالتالي:

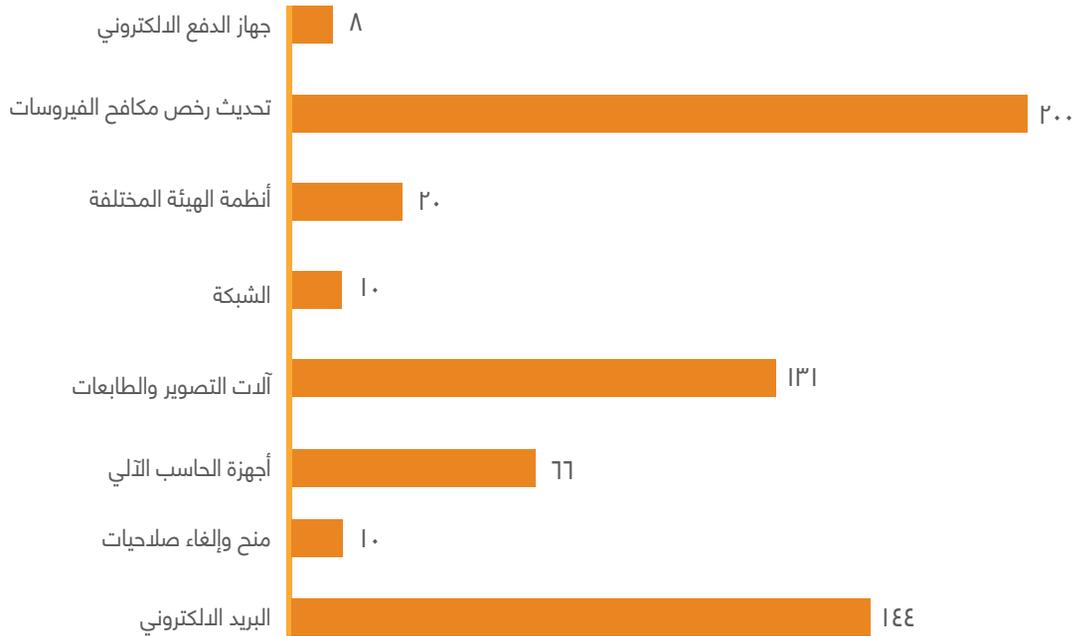
المؤهل	العدد
الماجستير	٢
البكالوريوس	٥
الدبلوم	٦

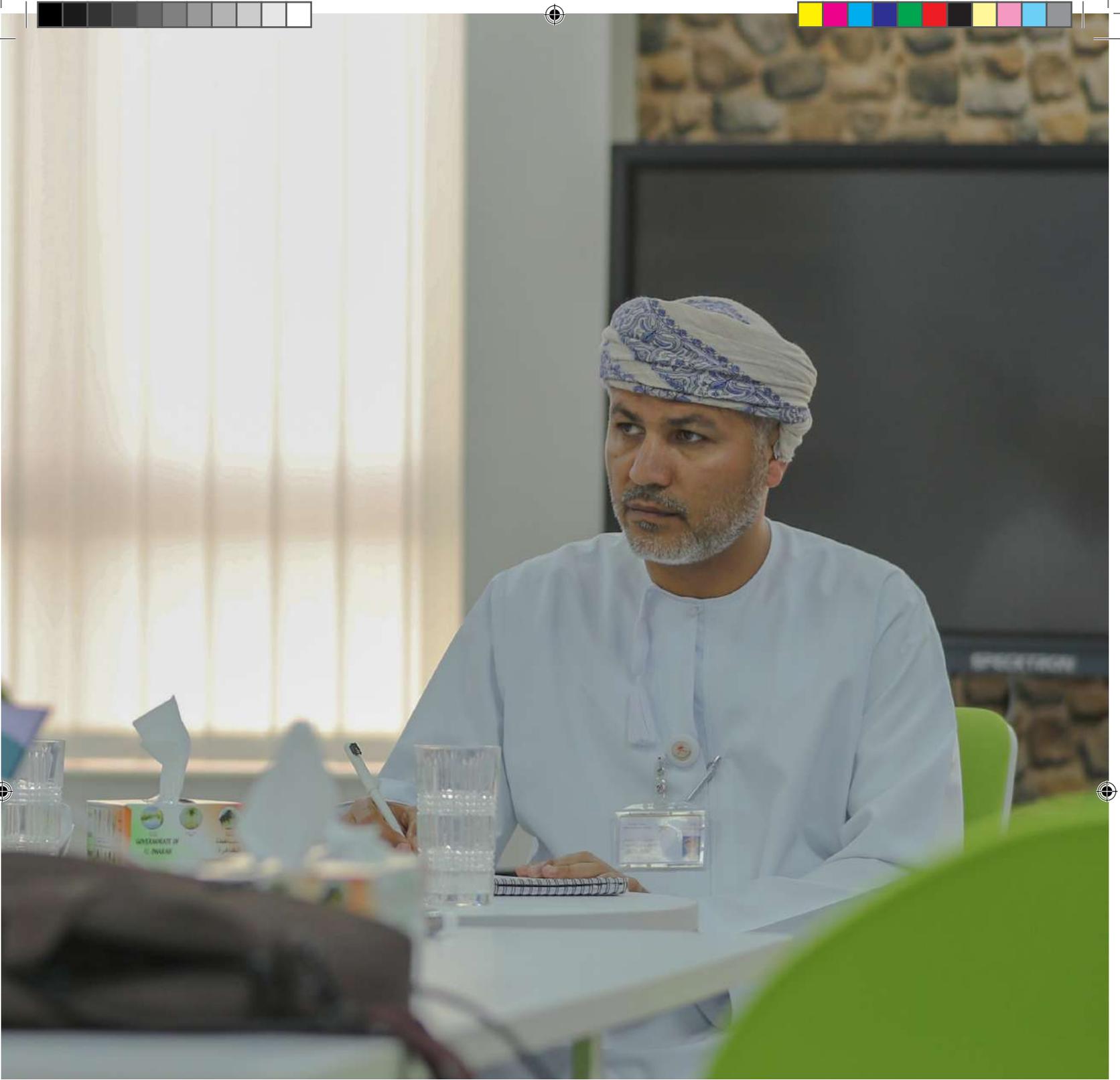
التمكين في تقنية المعلومات:

تسعى الهيئة إلى أقصى استفادة من التقدم الذي تحققه دائرة تقنيه المعلومات، ومساعدة قطاع الأعمال في أن يصبح أكثر كفاءة وفاعلية من حيث التكلفة. وفي هذا الإطار تم البدء في العام ٢٠١٨ في مشروع المنصة الإلكترونية للتعدين، والتي يمكن من خلالها تنظيم وأرشفة البيانات بشكل منظم من خلال قاعدة بيانات مركزية. ومن المتوقع أن تشمل المنصة على العديد من الخدمات من بينها: التراخيص والسجل التعديني، المزايدة على المناطق التعدينية، خدمات البحوث والمسوحات الجيولوجية، تحصيل الرسوم والإتاوات والغرامات، والمساهمة المجتمعية. كما سوف تشمل أيضا على الأدوات الذكية وتنظيف ونقل البيانات.

كما تم أيضا:

- توفير جميع المستلزمات التقنية لجميع الموظفين من حواسيب آلية وغيرها.
- تم توفير هواتف IP لجميع موظفي الهيئة سواء في المبنى الرئيسي أو إدارات الهيئة بمختلف المحافظات حيث أن هذه الهواتف متصلة بالشبكة ولها العديد من المميزات والتي تسهل عملية التواصل داخل وخارج الهيئة .
- توفير تقنية الفاكس الإلكتروني الافتراضي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل النفقات في الهيئة من شراء الفاكسات السابقة وتوفير الأوراق والذباب لها.
- كما أنه تم تقديم عدد (٥٨٩) عملية دعم فني مسجلة من موظفي الدوائر المختلفة.





بيئة عمل صحية

بيئة العمل الصحية هي كل بيئة توفر للعاملين بها المناخ الأفضل للعمل والإبداع والتطور، و تعتبر بيئة العمل ذات المواصفات المتكاملة بالشروط الصحية والسلامة المهنية من بين أهم العوامل في رفع إنتاجية الموظفين، و لقد عملت الهيئة على توفير كافة الممكّنات في بيئة العمل سواء كان في المقر الرئيسي أو الإدارات التابعة لها. و في هذا الصدد، تم افتتاح خمسة فروع للهيئة في محافظات السلطنة وتتمثل في إدارات الهيئة بالمحافظات لتسرع من نمط عمل قطاع التعدين وتدفع القطاع نحو التقدم (إدارة الهيئة العامة للتعدين بمحافظة ظفار، ومحافظتي البريمي والظاهرة، ومحافظتي جنوب وشمال الباطنة، ومحافظتي جنوب وشمال الشرقية، ومحافظتي الداخلية والوسطى).



حصر وجرّد للأصول الثابتة
في الهيئة وتجديد العقود
الخاصة بالصيانة والتنظيف
وتجديد تراخيص السيارات.



توفير جميع المستلزمات
المتعلقة ببيئة العمل
من الأثاث والمستلزمات
المكتبية.





بنية تعدينية مستدامة

يمثل قطاع التعدين من الموارد الأساسية للنشاط الإنشائي والصناعي واللوجستي في السلطنة، ولقد ساهم بشكل مباشر في تنمية وتطوير المجتمع، فضلا عن دوره في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني، كما يمثل بيئة جاذبة لاستثمارات القطاع الخاص من خلال أنشطة التعدين والتنقيب والإنتاج في قطاع التعدين، مما يساهم في توفير فرص العمل المختلفة في النشاط التعديني أو الأنشطة المساندة له كالنقل واللوجستيات والأعمال الأخرى المرتبطة به.

وتعمل الهيئة على تطوير القطاع بشكل مستمر، من خلال الاهتمام بالمشاريع والخطط التي تنهض بالقطاع وترتقي بقدراته حتى يساهم في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة فاعلة، كما تعمل الهيئة على تطوير البنية التحتية للدولة والمساهمة في إنجاز المشاريع الحكومية من خلال اللجنة الفنية لمنح تراخيص المواد الردمية (محاجر الكسارات لتنفيذ مشاريع حكومية). حيث أن ما تقوم به الهيئة يمثل خطوة أساسية في البدء بالمشاريع الحيوية، من خلال التراخيص التي تعمل على إنجازها لتوفير المواد الأولية، كما تعمل على دراسة المواقع من جميع الجوانب الفنية والإدارية، لتساهم بذلك في تسريع وتيرة العمل في مشاريع الدولة.

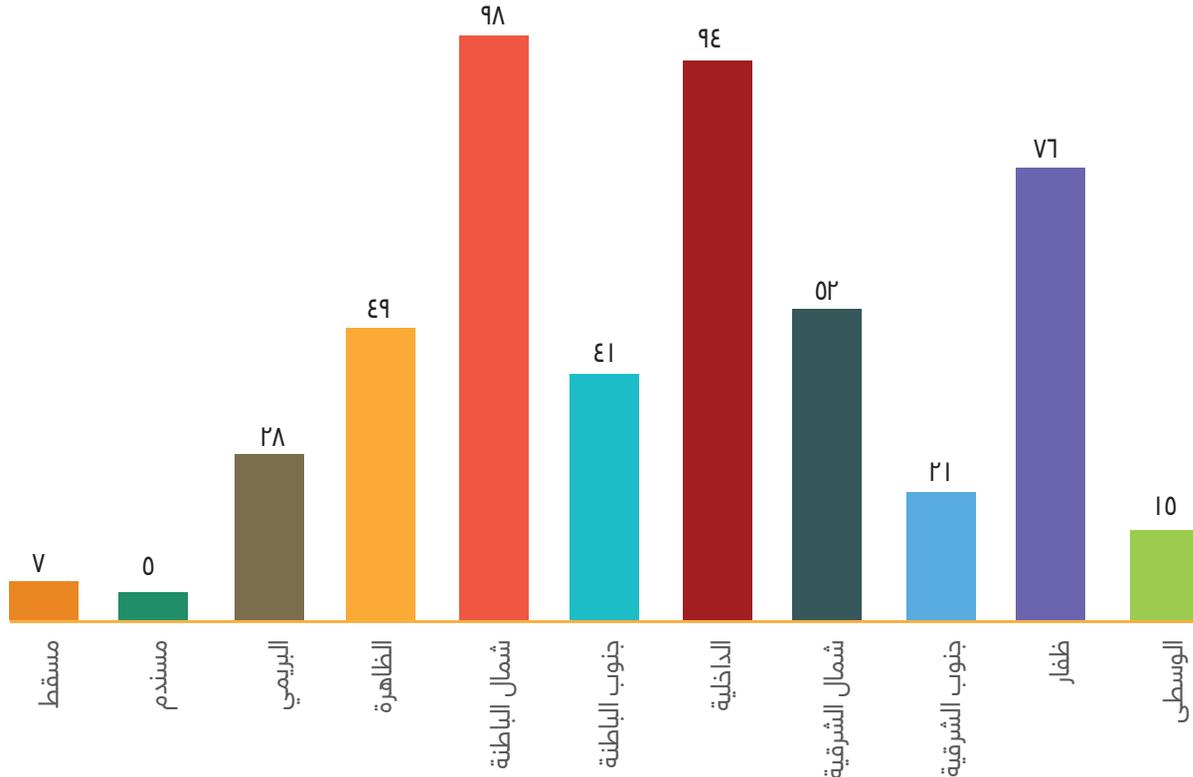
إن العوامل الإيجابية التي يوفرها النشاط التعديني، يغلفها إطار تنظيمي وتشريعي يحفظ للدولة والأفراد حقوقهم ويضمن سلامة البيئة والمجتمع، حيث أن المستثمرين والشركات العاملة في القطاع تأطرتهم هذه المسؤوليات التي تفرضها القوانين والأنظمة للحد من أي مخاطر قد تنتج من عمليات التعدين، وأن يساهموا بإيجابية لتحقيق تنمية مستدامة في القطاع دون ضرر بيئي، حيث تعمل الهيئة في سبيل تحقيق هذه المسؤولية من خلال الرقابة والتفتيش.

التراخيص التعدينية

دأبت الهيئة على العمل المستمر في دراسة الطلبات الدائمة والمؤقتة الجديدة أو المراد تجديدها، ليتسنى لها تقييم هذه الطلبات من جميع الجوانب، حيث عملت خلال العام ٢٠١٨ على إصدار مجموعة من التراخيص بلغ عددها ١٦ ترخيص دائم و٣٣ ترخيص مؤقت.

نوع الترخيص	عدد التراخيص في ٢٠١٧	عدد التراخيص في ٢٠١٨
التراخيص الجديدة (الدائمة) التي صدرت	٢١	١٦
تراخيص المشاريع (المؤقتة) التي صدرت	٤١	٣٣
المجموع	٦٢	٤٩

ولقد بلغ إجمالي عدد التراخيص التعدينية حتى نهاية ٢٠١٨م، ٤٨٦ ترخيص تعديني، موزعة على محافظات السلطنة المختلفة



برنامج اللجنة الفنية لمنح تراخيص المواد الردمية (محاجر الكسارات لتنفيذ مشاريع حكومية)

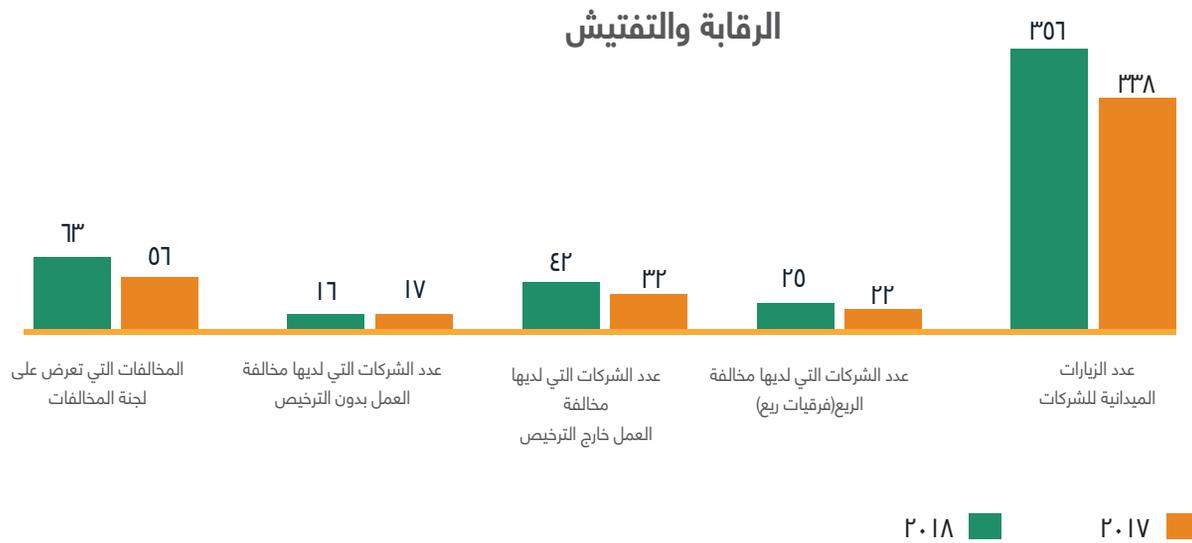
قامت اللجنة ومن خلال الأعضاء ممثلي الجهات المعنية بتسهيل والإسراع في دراسة العديد من الطلبات المقدمة من قبل الشركات العاملة في المشاريع الحكومية والموافقة على تلك الطلبات مما ساهم في اصدار ٢٦ ترخيص تعديني مؤقت لتلك الشركات، كما هو موضح في الجدول أدناه

عدد التراخيص ٢٠١٨	الموقع
٤	مشروع طريق بركاء - نخل
٣	مشروع طريق عبري - ينقل
٤	مشروع الباطنة السريع
٢	مشروع خط الغار فهود - صحار
١	مشروع أدم - ثمريت
٢	مشروع طريق بدبد - صور
٢	مشروع المنفذ الحدودي في أسود / شناص
٤	مشروع محوت - الدقم
١	مشروع الطرق الداخلية بولاية عبري
١	مشروع الطرق الداخلية بولاية العامرات
١	مشروع الطرق الداخلية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة
١	مشروع خط أنابيب المياه - هيما
٢٦	المجموع

الرقابة و التفتيش

وتستمر الهيئة ممثلة بفريق الرقابة والتفتيش بمهام ميدانية مختلفة تتنوع بين معاينة الشكاوى وزيارة حفر الإمداد الخاصة بمشاريع البيئة التحتية وتجديد التراخيص وبعض المحاجر التي يوجد بها شك في صحة بيانات الإنتاج المقدمة للهيئة، حيث قام الفريق خلال عام ٢٠١٨ بزيارات ميدانية شملت جميع محافظة السلطنة وبلغت ٣٥٦ زيارة، والتي من خلالها تم ضبط عدد من المخالفات لقوانين التعدين وتم إحالتها إلى الدائرة المعنية لاستكمال الإجراءات القانونية.

الموضوع	٢٠١٧	٢٠١٨
عدد الزيارات الميدانية للشركات	٣٣٨	٣٥٦
عدد الشركات التي لديها مخالفة الربع (فرقيات ربع)	٢٢	٢٥
الشركات التي لديها مخالفة العمل خارج الترخيص	٣٢	٤٢
الشركات التي لديها مخالفة العمل بدون الترخيص	١٧	١٦
(المخالفات التي تعرض على لجنة المخالفات)	٥٦	٦٣



استراتيجية الرقابة والتفتيش

تهدف دائرة الرقابة والتفتيش إلى تعزيز متابعة الأنشطة التعدينية في كافة محافظات السلطنة وأن يكون للرقابة دور فعال في متابعة عمليات الإنتاج والمبيعات والتحقق من حصول الهيئة على البيانات الصحيحة عن المعادن التي تم بيعها من المحجر. ولقد سعت الهيئة إلى إعداد استراتيجية وخطط عمل للرقابة والتفتيش وذلك بهدف ضمان تطبيق الشركات العاملة في أنشطة التعدين للقوانين والأنظمة، وتضع هذه الاستراتيجية في الحسبان أن يتناسب عدد طاقم التفتيش مع عدد المناجم و المحاجر، و أن تكون الاستراتيجية مرنة بحيث يزيد عدد طاقم التفتيش بزيادة المناجم و المحاجر في المنطقة، كما تضع في الحسبان أيضا التفتيش على كافة الجوانب المتعلقة بنشاط التعدين مثل الجوانب الفنية و الجوانب المالية و الإدارية، ووضع إطار لاستخدام التقنيات الحديثة.





بنية استثمارية واعدة

تسعى الهيئة جاهدة إلى زيادة القيمة المضافة من خلال تطبيق السياسات والاستراتيجيات المرسومة التي ستوجد قيمة مضافة حقيقية لقطاع التعدين في الاقتصاد العماني، ومن هذه السياسات استكمال تطوير الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية للسلطنة والاستمرار في عمليات التنقيب عن المعادن بجميع أنواعها ومعرفة استخداماتها في مجال الصناعة بصفة عامة وتشجيع ودعم البحوث العلمية للخامات المعدنية، وتشجيع وتحفيز القطاع الخاص على استغلال الخامات المعدنية المتوافرة بالسلطنة في إقامة صناعات تحويلية، والتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير البنى الأساسية اللازمة لانطلاق مسيرة التصنيع والتصدير المعدني كالطاقة والطرق والموانئ والاتصالات والتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة للوصول إلى حلول لاستغلال جميع المواقع التعدينية الواعدة، وهذا النهج سيكون مردوده بالنفع على كافة القطاعات داخل السلطنة، وما ينتج عنه من إيجاد فرص عمل وتوطين المعارف والتكنولوجيا وزيادة الميزان التجاري للسلطنة، وكذلك التقليل من استهلاك الطرق في نقل المواد الخام. إضافة إلى ذلك تنفذ الهيئة عدد من الاستراتيجيات التي ستكون لها فعالية في تشجيع الاستثمار وذلك عبر تبسيط الإجراءات وتطوير قاعدة البيانات الجغرافية.

خدمات المستثمرين

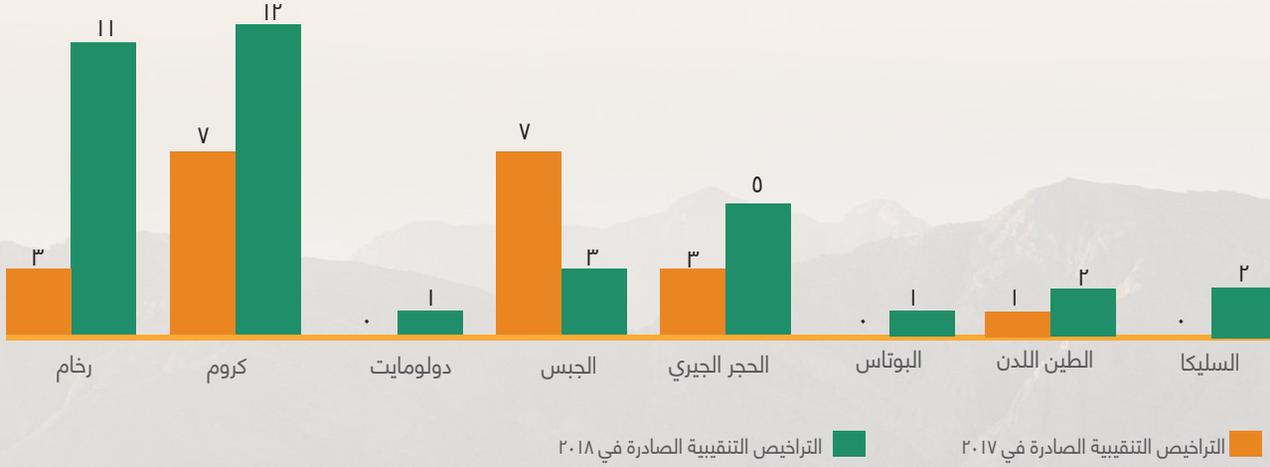
في إطار تشجيع الاستثمار في مجال التعدين، وتقديم الخدمات والدعم للمستثمرين تواصل الهيئة ممثلة في دائرة خدمات المستثمرين باستلام جميع طلبات الاستكشاف والتنقيب والتعدين (الكسارات والمشاريع المؤقتة والغرابيل) وتقييمها حسب الشروط والضوابط وإصدار التراخيص الخاصة بها، ولقد تسلمت الهيئة العديد من طلبات التنقيب والتعدين في العام ٢٠١٨ حيث بلغت ٢٠٧ طلب، وبلغ عدد الطلبات في مجال التعدين ١٦١ طلب، في حين بلغ عدد طلبات التعدين ٤٦ طلب تعديني، وتم الإعتذار عن ٢٣ منها بسبب التداخل ورفض الجهات الحكومية.

البرامج و الدراسات التنقيبية

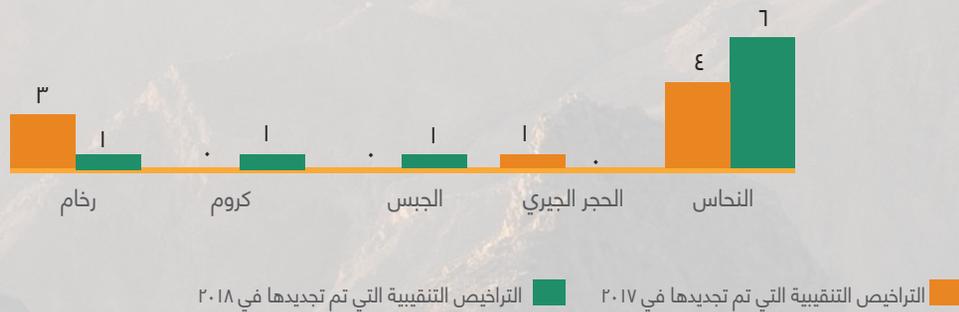
وفي سبيل تعزيز احتياطات الخامات المعدنية ومعرفة جودتها واعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المواقع واستثمارها الاستثمار الأمثل، عليه فقد قامت الهيئة بمراجعة العديد من البرامج التنقيبية والإشراف على الدراسات التنقيبية حيث بلغ إجمالي البرامج التنقيبية التي تمت مراجعتها ٧٩ برنامج، في حين تم الإشراف على ١٩ دراسة تنقيبية، أما الزيارات الميدانية التي تم تنفيذها في نفس الفترة فقد بلغت ٢٥ زيارة، وتسعى الهيئة إلى استثمار ما قيمته ٤ ملايين ريال عماني تقريبا في البرامج التنقيبية.

والرسم البياني أدناه يبين عدد التراخيص التنقيبية التي تم إصدارها في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ م بالإضافة إلى عدد التراخيص التي تم تجديدها لنفس الفترة:

التراخيص التنقيبية الصادرة



التراخيص التنقيبية التي تم تجديدها



المناطق التعدينية :

قامت الهيئة بإطلاق مبادرة المناطق التعدينية والتي تعرف على أنها مواقع ذات مساحات كبيرة يتم اختيارها لكل خام من الخامات المعدنية التي توجد بها مؤشرات لوجود هذا الخام بكميات مبشرة، من أجل تقديم مواقع تعدينية واعدة للمستثمرين ذات مساحات تسمح باستثمارات كبيرة تستطيع ان تسهم في سياسة التنويع التي تتبناها السلطنة وذلك من خلال عرضها للاستثمار بمنهجية التفاضل والتنافس بعد الحصول على الموافقات اللازمة لها حيث تم تقسيم هذه المبادرة الى ثلاث مراحل :

مرحلة تحديد المناطق التعدينية



مرحلة تجهيز المناطق التعدينية تضمنت هذه المرحلة عدة مراحل وهي:



- تجميع البيانات
- إسقاط البيانات
- الزيارات الميدانية
- إجراء عمليات الاستكشاف
- تصنيف وتخطيط المنطقة التعدينية
- اقتراح معايير منح المناطق التعدينية
- إعداد كتيب تسويقي

مرحلة طرح المناطق التعدينية للاستثمار



تبسيط إجراءات إصدار التراخيص التنقيبية والتعدينية

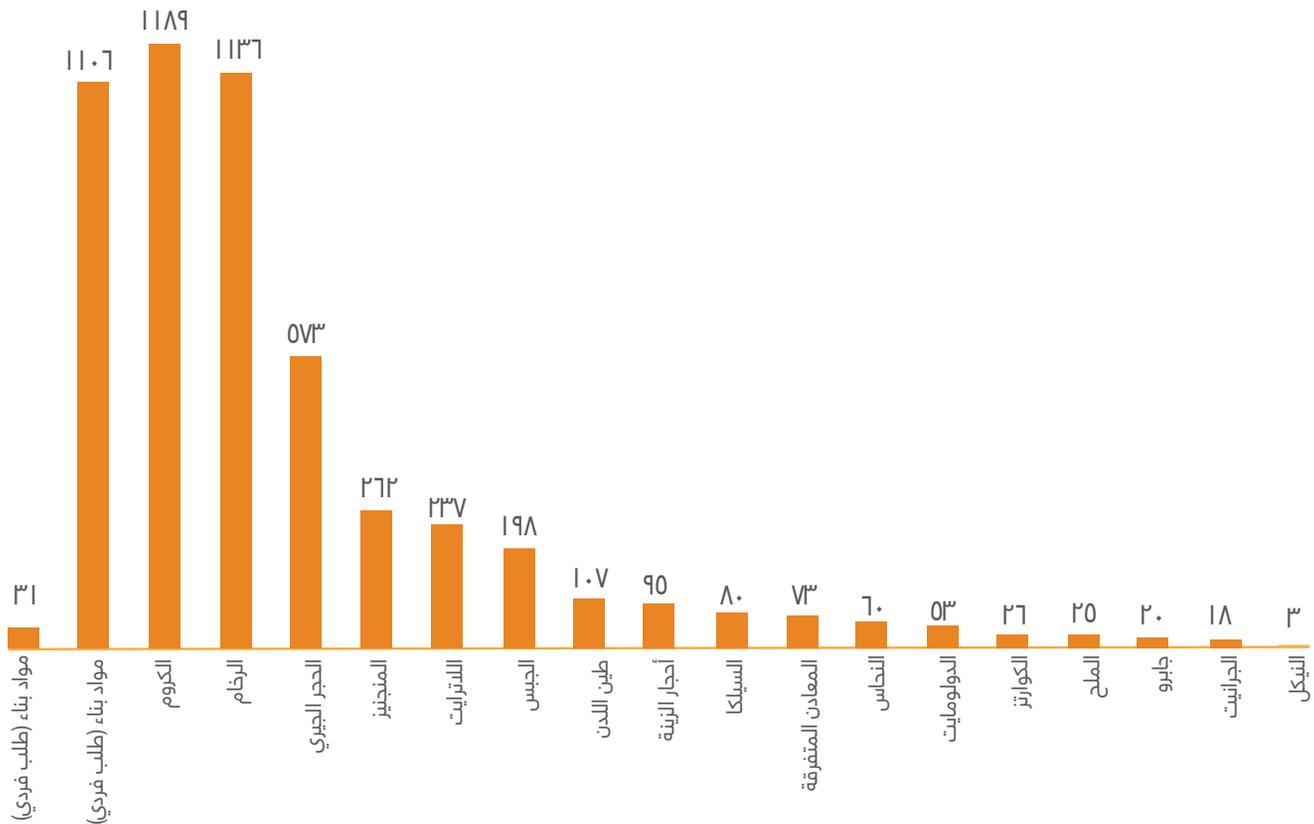
تعتبر مبادرة تبسيط إجراءات إصدار التراخيص التنقيبية والتعدينية من ضمن المبادرات التي خرجت بها توصيات مختبرات التعدين، والتي بدأ العمل فيها في العام ٢٠١٨ والتي يهدف من خلالها جذب الاستثمارات الجادة ذات المقدرة المالية والإدارية وذلك عن طريق تسهيل إجراءات إصدار التراخيص لكافة المستثمرين في فترة زمنية محددة، من خلال قيام الهيئة بإصدار تراخيص التنقيب مباشرة وذلك بالاستعانة بالربط الإلكتروني للبيانات الفنية مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص.

مشروع الفرز

في سبيل سعي الهيئة في تنظيم استلام وتقييم طلبات المستثمرين لمختلف المعادن ووضع آليات وشروط وضوابط للاستثمار بسبب تراكم الكثير من الطلبات القديمة والتي لم يتم البت فيها وبسبب وجود تداخلات بين الطلبات القديمة والجديدة، فقد شرعت الهيئة متمثلة في المديرية العامة لشؤون استثمار المعادن في فرز وتصنيف جميع طلبات المعادن الواردة لديها وتأسيس قاعدة بيانات متكاملة لكل الطلبات، وقد تم ذلك في عدة مراحل:

١. حصر وترتيب الطلبات.
٢. تعبئة بيانات الشركة وبيانات الطلب ومن ثم تصنيف هذه الطلبات إلى أربعة تصنيفات (قيد الإجراء، تم الاعتذار، مرفوضة و لا يوجد إجراء)
٣. تحويل طلبات الفرز إلى دائرة نظم المعلومات الجغرافية للإسقاط والتثبيت.

عدد الطلبات التي تم فرزها على حسب الخام



تطوير البحوث و الدراسات

تعمل الهيئة بأنشطة مهمة وداعمة للاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وذلك من خلال التركيز على البحوث والمسوحات الجيولوجية ، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتضافر الجهود مع الجهات البحثية المختلفة ، والجدول التالي يلخص ما أنجز من أعمال وأنشطة في هذا المجال :

ما تم إنجازه

النشاط الرئيسي

مشروع المناطق التعدينية ودراسات تواجد الخامات لجميع محافظات السلطنة	تم تحديد بعض المواقع المحتملة لتواجد خامات الذهب والزنك والرصاص والحديد والسيليكا في مناطق مختلفة من السلطنة وذلك بهدف دراستها استكشافيا
مشروع الخريطة الجيولوجية بمقياس رسم 1:50,000	الانتهاء من وضع المواصفات الفنية للخريطة المطلوبة و بانتظار استكمال باقي الإجراءات
التعاون الثنائي مع جامعة السلطان قابوس	المشاركة في اجتماعات فريق عمل اللجنة الفنية بين الهيئة وجامعة السلطان قابوس لتفعيل ما تم بشأن المشاريع المشتركة، حيث أنهت المديرية بالاشتراك مع الجامعة تنفيذ بعض البرامج التطبيقية والبحثية منها: <ul style="list-style-type: none"> • الانتهاء من دراسة الإستكشاف الجيولوجي وتقييم الجدوى الاقتصادية لمواقع أحجار الزينة في سلطنة عمان. • الانتهاء من دراسة إمكانية استخدام صخور الصوان كمصدر للسيليكا في صناعة الاسمنت حيث كانت النتائج المخبرية مبشرة في هذا المجال (بالتعاون مع شركة اسمنت عمان) • كما يتم التنسيق مع الجامعة في مشاريع: <ol style="list-style-type: none"> 1. إعداد دراسة حقلية أولية للبحث عن المعادن في رواسب الأودية في سيح حطاط 2. إعداد دراسة حقلية أولية لتواجد معدن النيكل والكوبالت في اللاترايت 3. إعداد دراسة حقلية أولية للعناصر الأرضية النادرة وأماكن تواجدها في السلطنة
مشروع الحفر الدولي لصخور أفيوليت عُمان	المشاركة في مشروع الحفر الدولي لصخور أفيوليت عُمان في السلطنة ومشاركة عدد ٢ من الجيولوجيين من المديرية في الدراسات المخبرية في اليابان.

ما تم إنجازه

تم التعاون مع عدد كبير من الباحثين من مختلف الجامعات (جامعة نيجاتا اليابانية، جامعة إواتا اليابانية، جامعة كاليفورنيا الأمريكية، جامعة بأول سابتاير الفرنسية ، جامعة زيورخ السويسرية، جامعة تولوز الفرنسية، جامعة برست الفرنسية، جامعة كاميرينو الإيطالية ، جامعة جوتمبرغ السويدية ، جامعة خليفة بدولة الامارات العربية المتحدة).

تم منح ١٩ شهادة تصدير خلال هذه الفترة وذلك لدول مختلفة حول العالم (اليابان، فرنسا، أمريكا، ألمانيا، سويسرا، السويد، بريطانيا ...)
التنسيق المستمر لاستحداث القفل الجمركي بالمواصفات المعمول بها في شرطة عمان السلطانية لمنع تهريب أي من الثروات المعدنية الممنوع تصديرها خارج البلد كالنيازك والأحافير إلا بموافقة الهيئة، وبانتظار إرساء العطاء على الشركة المنفذة من قبل دائرة الشؤون المالية.

- تم استلام عدد ١٤ رسم مساحي لمواقع الظواهر الجيولوجية من أصل ٢١ موقع- التي لا يوجد بها تداخل مع جهات أخرى- الموافق عليها من قبل وزارة الإسكان.
- في انتظار استلام ٧ رسوم مساحية من ضمن ٢١ موقع الموافق عليها من قبل وزارة الإسكان بالتنسيق مع وزارة الإسكان وبلدية صحار.
- تم التنسيق مع وزارة السياحة في الموقعين الواقعين في إحرامات وزارة السياحة لوضع التلية المناسبة للحماية، وفي طور التنسيق لزيارة المواقع التي تقع في إحرامات مكتب حفظ البيئة ووزارة البيئة لوضع آلية لكيفية التعامل وحفظ هذه الظواهر.

النشاط الرئيسي

التعاون المشترك مع الجامعات والمعاهد العالمية في ما يتعلق بالبحوث

شهادات تصدير العينات

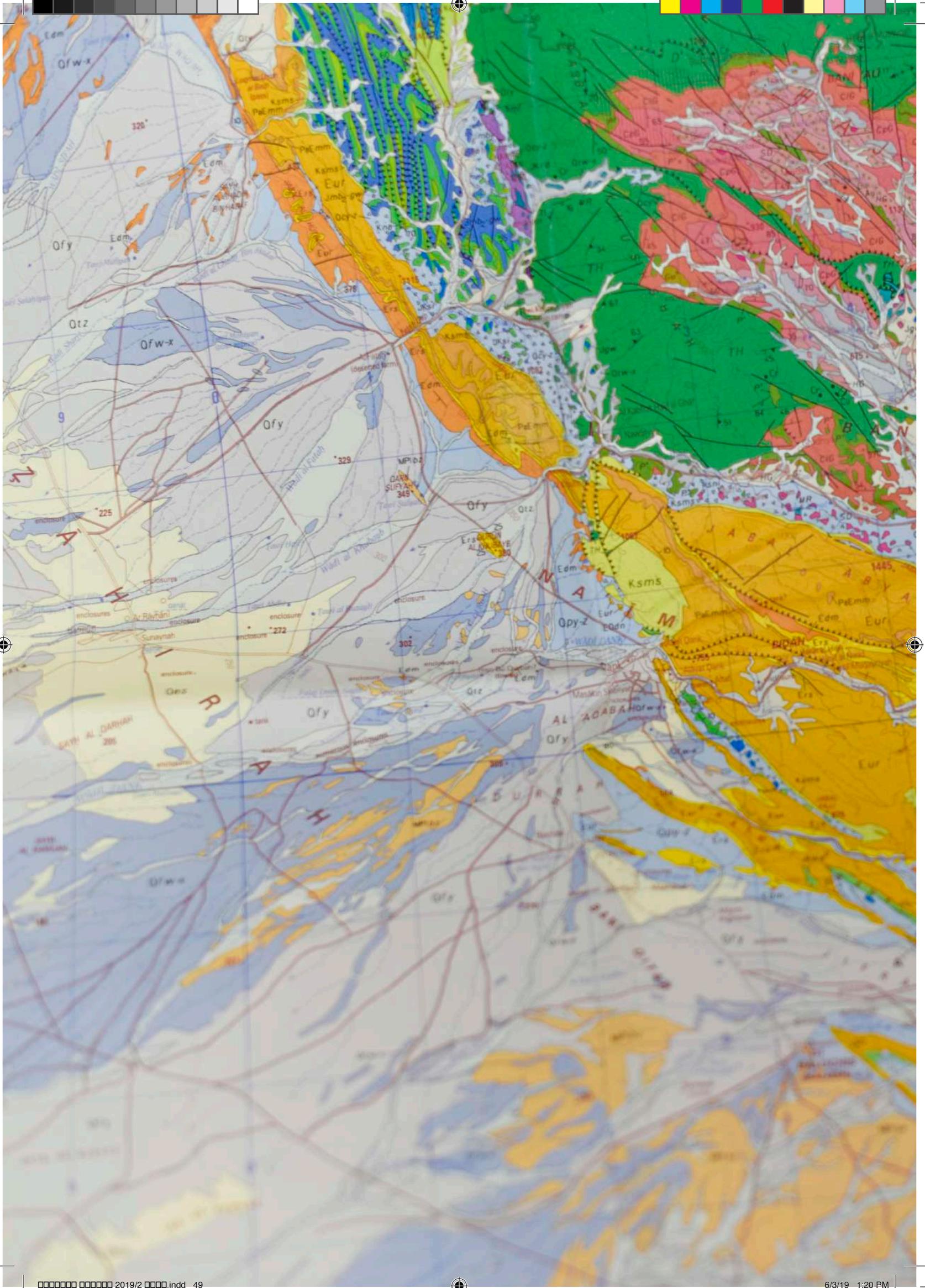
الظواهر الجيولوجية

تطوير قاعدة البيانات الجغرافية

تعتمد عملية استكشاف وتطوير المعادن بشكل أساسي على معلومات جيولوجية دقيقة وبالتالي فإن وجود قاعدة بيانات متكاملة هو أمر ضروري. و عليه تم الانتهاء في العام ٢٠١٨ م من مشروع إنشاء قاعدة بيانات جديدة لتنظيم وترتيب البيانات الجغرافية وذلك عن طريق التعاقد مع شركة متخصصة في هذا المجال حيث تم إعادة إسقاط كل الطلبات والتراخيص بشكل يسهل التعامل معها

ولقد شمل هذا المشروع العديد من البيانات من ضمنها

- بيانات طلبات الشركات
- بيانات التراخيص الاستكشافية، التنقيبية و التعدينية
- قاعدة البيانات الجيولوجية بالإضافة إلى خرائط الأساس





مؤشرات الأداء

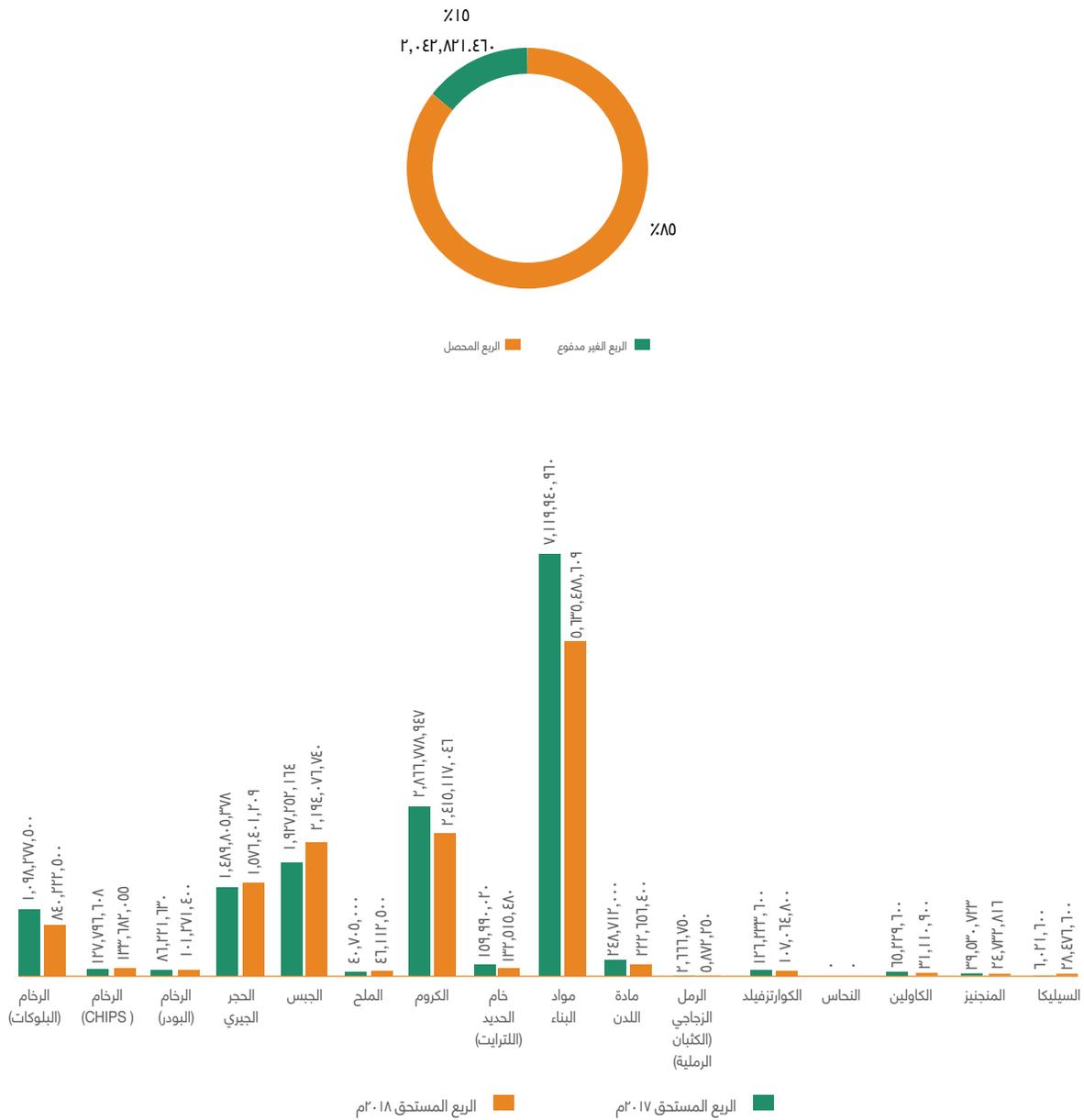
يشمل التقرير الحالي أيضا ، على جداول وبيانات تتعلق بأهم مؤشرات نمو القطاع متمثلة في الإيرادات وإنتاج المعادن وقيمة المبيعات. ويتبين من خلال البيانات والمعطيات التي أدرجت أن أداء المؤشرات الأساسية في الإيرادات وهي: الربح المحصل ورسوم العبور انخفض بمقدار يقارب (١٢٪ ، ٩٪) على التوالي، وذلك يعزى إلى تأخر سداد الشركات للربح وانخفاض كميات المواد المصدرة عبر الحدود البرية بسبب الأوضاع الاقتصادية، أما مؤشر الغرامات و الجزاءات فقد ارتفع بمقدار يقارب ١١٩ ٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية وذلك بفضل الجهود المكثفة للرقابة والتفتيش، أما في ما يخص مؤشرات الإنتاج من الخامات المعدنية فإنه يوجد انخفاض بمقدار ١٦ ٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية والذي يعزى إلى انخفاض الطلب على هذه المواد وكذلك تأخر الشركات في تقديم تقارير الإنتاج الشهرية لها.

كذلك يبين التقرير بأن الربح الغير محصل من الشركات يقارب ١٥٪ من مستحقات الربح للهيئة للعام ٢٠١٨ ، والتي تبذل جهود من قبل الهيئة لتحصيله من الشركات.

وبنظرة تحليلية على نتائج المقارنة في إيرادات الهيئة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ يتضح التالي:

١. سجل بند ريع التعدين انخفاضا شكل ما نسبته ١١,٨ ٪، ويمكن أن يعزى إلى العوامل التالية:
 - وجود ريع غير مدفوع وتقارير غير مقدمة من الشركات.
 - تأخر الشركات في دفع ريع التعدين لوجود فترة سماح شهريين للشركات للقيام بعملية الدفع.
 - التفاوت في أوقات تقديم الشركات لتقاريرها.

حيث بلغ عدد الشركات المتأخرة في تقديم تقارير الإنتاج والمبيعات ١٢٠ شركة حتى نهاية الربع الأخير من العام ٢٠١٨. في حين بلغ عدد الشركات المتأخرة في دفع الربع ١٠٣ شركة حتى نهاية الربع الأخير من العام ٢٠١٨. وبلغ الربع المستحق للهيئة وغير المدفوع للعام ٢٠١٨ ما نسبته ١٥٪ وبمبلغ وقدره ٢,٠٤٢,٨٢١.٤٦٠ ريال عماني. من العام ٢٠١٨.



و بمقارنة الربيع المستحق للعام ٢٠١٨ مع الربيع المستحق لعام ٢٠١٧ يتضح لنا انخفاضاً ملحوظاً في الربيع المستحق للعام ٢٠١٨ في مواد البناء حيث شكل ما نسبته ٢١٪ و بمبلغ و قدره ١,٤٨٤,٤٥٢.٣٥١ ريال عماني . و يمكن أن يعزى ذلك إلى قلة الطلب ناهيك قلة عدد طلبات تراخيص التعدين (المشاريع الحكومية) في العام ٢٠١٨ بسبب قلة عدد المشاريع الحكومية وكذلك بسبب الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع في العام ٢٠١٧ .

٢. كما سجل انخفاضاً آخر في بند (رسوم أخرى)، حيث يعتمد الإيراد المحصل في هذا البند على عدد الشاحنات المحملة بمنتجات الكسارات والمحاجر والمصدرة عبر المنافذ الحدودية (برا وبحرا) ، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى العوامل التالية:

- انخفاض عدد الشاحنات العابرة للحدود البرية مع دولة الامارات العربية المتحدة بسبب الأوضاع الاقتصادية الحالية
- فرض رسوم إضافية من قبل دولة الإمارات على الشاحنات العابرة للحدود .
- خروج بعض الشركات من السوق بسبب نفاذ الكميات من مثل شركة (الظاهرة كولاس ش م م) والتي تصدر عبر الحدود البرية

٣. سجل بند (الغرامات و جزاءات) ارتفاعاً و على مدى عاميين متتاليين ، و يمكن أن يعزى هذا إلى العوامل التالية :

- تشكيل لجنة المخالفات ١٤ /٩/٢٠١٧ ، و التي رصدت أول مجموعة مخالفات بتاريخ ٢١/١٢/٢٠١٧ ، مما انعكس على زيادة الإيرادات الفعلية المحصلة في العام ٢٠١٨ .
- رصد غرامات في فرقيات الربيع
- وجود متأخرات ربيع في الدائرة القانونية
- تفعيل غرامات الأمن والسلامة

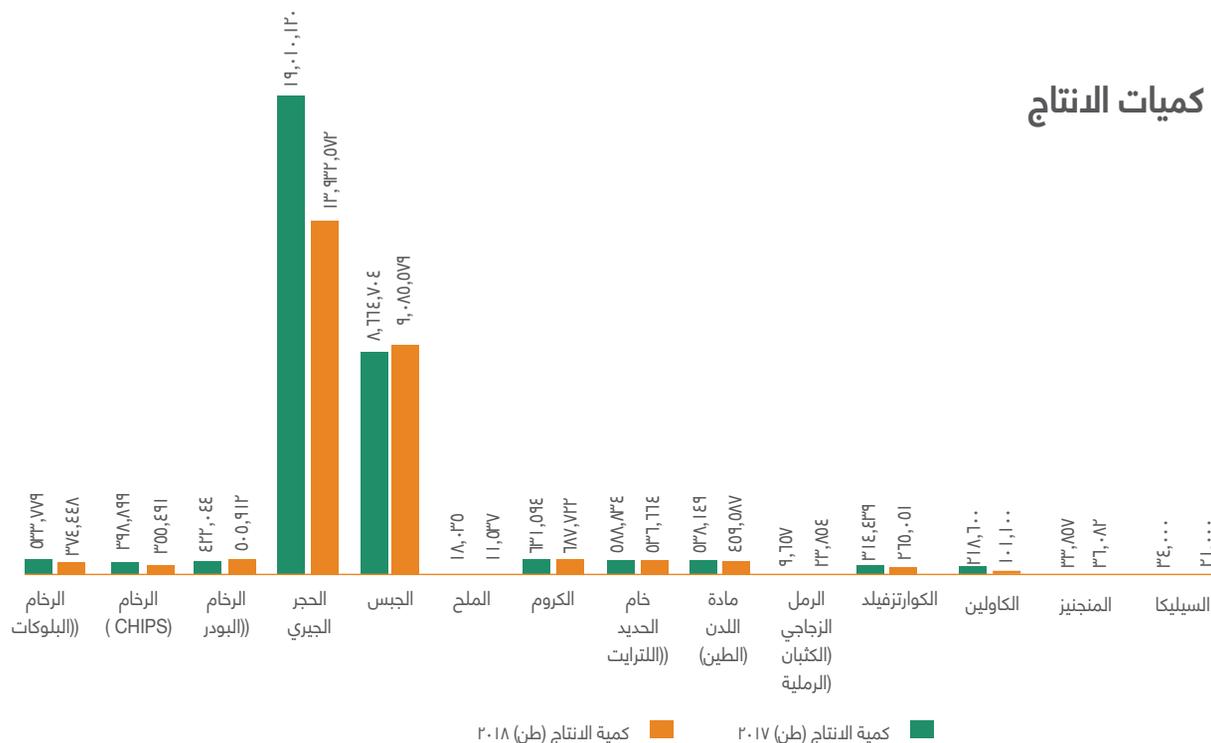
انتاج المعادن

سجل مؤشر انتاج المعادن انخفاضا في كميات الإنتاج في بعض الخامات ، بلغت نسبته ١٦٪ عن العام المنصرم ، الأمر الذي يعزى إلى انخفاض الطلب على هذه المواد وكذلك تأخر الشركات في تقديم تقارير الإنتاج الشهرية لها عن الموعد المحدد.

مقارنة بين كميات الإنتاج لعامي ٢٠١٧م و ٢٠١٨م

المعدن	التغير		كمية الإنتاج (طن) ٢٠١٧م	كمية الإنتاج (طن) ٢٠١٨م
	النسبة	الكمية		
الرخام (البلوكات)	٢٩.٨- %	١٥٩,٣٣١-	٥٣٣,٧٧٩	٣٧٤,٤٤٨
الرخام (CHIPS)	١٠.٩- %	٤٣,٤٠٨-	٣٩٨,٨٩٩	٣٥٥,٤٩١
الرخام (البودر)	١٩.٩ %	٨٣,٨٦٨	٤٢٢,٠٤٤	٥٠٥,٩١٢
الحجر الجيري	٢٦.٧- %	٥,٠٧٧,٥٤٨-	١٩,٠١٠,١٢٠	١٣,٩٣٢,٥٧٢
الجبس	٤.٨ %	٤٢٠,٨٧٥	٨,٦٦٤,٧٠٤	٩,٠٨٥,٥٧٩
الملح	٣٦.٠٣- %	٦,٤٩٨-	١٨,٠٣٥	١١,٥٣٧
الكروم	٨.٩ %	٥٦,١٢٨	٦٣١,٥٩٤	٦٨٧,٧٢٢
خام الحديد (اللترايت)	٨.٨- %	٥٢,١٧٠-	٥٨٨,٨٣٤	٥٣٦,٦٦٤
مادة اللدن (الطين)	١٤.٩٦- %	٧٨,٥٦٢-	٥٣٨,١٤٩	٤٥٩,٥٨٧
الرمل الزجاجي (الكثبان الرملية)	١٤٧.٠١ %	١٤,١٩٧	٩,٦٥٧	٢٣,٨٥٤
الكوارتزفيلد	١٥.٧- %	٤٩,٣٨٨-	٣١٤,٤٣٩	٢٦٥,٠٥١
النحاس	٠ %	٠	٠	٠
الكاولين	٥٣.٧- %	١١٧,٥٠٠-	٢١٨,٦٠٠	١٠١,١٠٠
المنجنيز	٦.٦ %	٢,٢٢٥	٣٣,٨٥٧	٣٦,٠٨٢
السيليكا	٣٨.٢- %	١٣,٠٠٠-	٣٤,٠٠٠	٢١,٠٠٠
المجموع	١٥.٩٧- %	٥,٠٢٠,١١٢-	٣١,٤١٦,٧١١.٠٠٠	٢٦,٣٩٦,٥٩٩

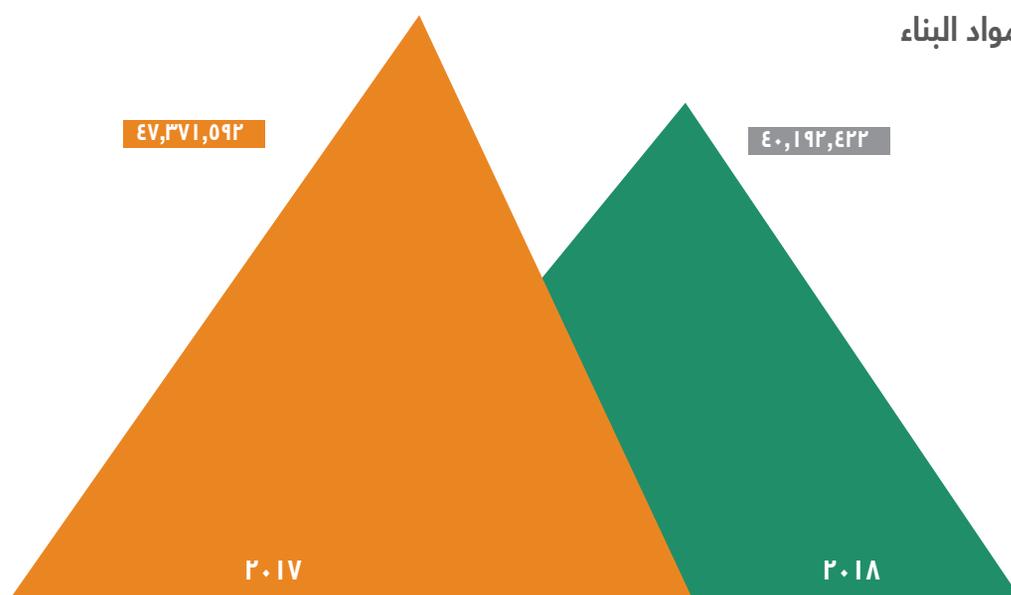
كميات الإنتاج



مقارنه بين كميات الإنتاج لمواد البناء لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ م

المعدن	التغير		كمية الإنتاج (م) ٢٠١٧	كمية الإنتاج (م) ٢٠١٨
	النسبة	الكمية		
مواد البناء	٪ ١٠.١٥-	٧,١٧٩,١٧٠-	٤٠,١٩٢,٤٢٢	٤٧,٣٧١,٥٩٢

مواد البناء

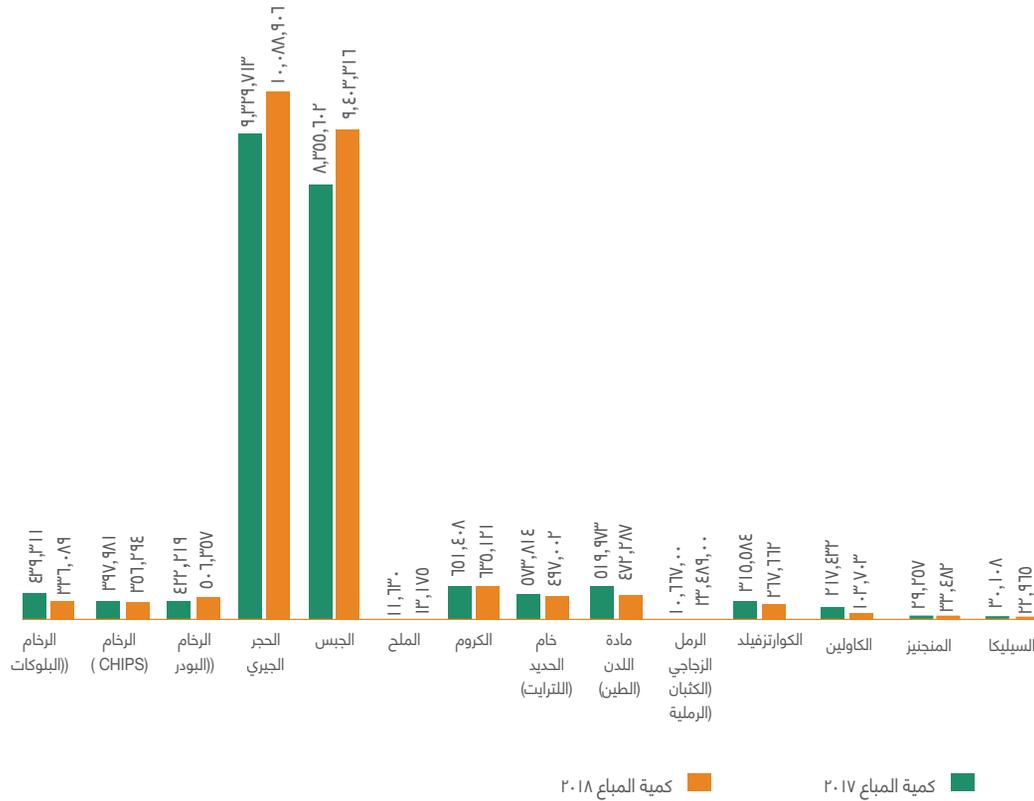


كمية المبيعات

على الرغم من الانخفاض الذي تم تسجيله في انتاج المعادن للعام ٢٠١٨، إلا أنه سجل مؤشر كمية المبيعات ارتفاعا في بعض الخامات، بلغت نسبته ٦,٨٪ عن العام المنصرم الأمر الذي يمكن ان يعزى إلى تخفيض الشركات للإنتاج في بعض الخامات لديها نتيجة تكديس كميات منتجة في العام ٢٠١٧.

مقارنة بين كميات المبيعات لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ م

المعدن	كمية المباع (طن) ٢٠١٧ م	كمية المباع (طن) ٢٠١٨ م	التغير	
			الكمية	النسبة
الرخام (البلوكات)	٤٣٩,٣١١	٣٣٦,٠٨٩	١٠٣,٢٢٢-	٪ ٢٣.٥-
الرخام (CHIPS)	٣٩٧,٩٨١	٣٥٦,٢٩٤	٤١,٦٨٧-	٪ ١٠.٥-
الرخام (البودر)	٤٢٢,٢١٩	٥٠٦,٣٥٧	٨٤,١٣٨	٪ ١٩.٩
الحجر الجيري	٩,٣٢٩,٧١٣	١٠,٠٨٨,٩٠٦	٧٥٩,١٩٣	٪ ٨.١
الجبس	٨,٣٥٥,٦٠٢	٩,٤٠٣,٣١٦	١,٠٤٧,٧١٤	٪ ١٢.٥
الملح	١١,٦٣٠	١٣,١٧٥	١,٥٤٥	٪ ١٣.٣
الكروم	٦٥١,٤٠٨	٦٣٥,١٢١	١٦,٢٨٧-	٪ ٢.٥-
خام الحديد (اللترايت)	٥٧٣,٨١٤	٤٩٧,٠٠٢	٧٦,٨١٢-	٪ ١٣.٤-
مادة اللدن (الطين)	٥١٩,٩٧٣	٤٧٢,٢٨٧	٤٧,٦٨٦-	٪ ٩.٢-
الرمل الزجاجي (الكثبان الرملية)	١٠,٦٦٧,٠٠	٢٣,٤٨٩,٠٠	١٢,٨٢٢	٪ ١٢٠.٢
الكوارتزفيلد	٣١٥,٥٨٤	٢٦٧,٦٦٢	٤٧,٩٢٢-	٪ ١٥.٢-
النحاس	.	.	.	٪ .
الكاولين	٢١٧,٤٣٢	١٠٣,٧٠٣	١١٣,٧٢٩-	٪ ٥٢.٣-
المنجنيز	٢٩,٢٥٧	٣٣,٤٨٢	٤,٢٢٥	٪ ١٤.٤
السيليكات	٣٠,١٠٨	٢٢,٩٦٥	٧,١٤٣-	٪ ٢٣.٧-
المجموع	٢١,٣٠٤,٦٩٩	٢٢,٧٥٩,٨٤٨	١,٤٥٥,١٤٩	٪ ٦.٨



مقارنه بين كميات المبيعات لمواد البناء لعامي ٢٠١٧م و٢٠١٨م

المعدن	التغير		كمية المبيع (م) ٢٠١٨	كمية المبيع (م) ٢٠١٧
	النسبة	الكمية		
مواد البناء	٪ ١٨.٩٩-	٨,٢٣٢,٦٤٠-	٣٥,١١٣,٦٣٧	٤٣,٣٤٦,٢٧٧

مواد البناء



وبنظرة تحليلية على نتائج المقارنة في كميات مبيعات الخامات المعدنية بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ يتضح الآتي:

١. يلاحظ وجود انخفاض في كمية مبيعات المعادن بنسب متفاوتة في عدد من الخامات منها الرخام و البلوكات، الأمر الذي يمكن أن يعزى إلى اغلاق بعض المصانع لنشاطها نتيجة قلة الطلب و خاصة التصدير خارج السلطنة.
٢. سجل أيضا انخفاضاً في كمية المبيعات في خام الحديد (الترابيت) الذي يمكن ان يعزى إلى توقف محجر الحديد الذي يخص شركة الخليج لمواد المعادن في إنتاج الخام
٣. سجل أيضا انخفاضاً في كمية المبيعات في مادة اللدن (الطين) ، الأمر الذي يمكن ان يعزى الغاء بعض التراخيص في هذا الخام .
٤. سجل أيضا انخفاضاً في كمية المبيعات في مواد البناء، ويمكن ان يعزى هذا الإنخفاض إلى عدم تقديم تقارير الإنتاج لعدد من الشركات في هذا الخام، ناهيك عن قلة الطلب من بعض الدول المجاورة .

قيمة المبيعات

سجل مؤشر قيمة المبيعات انخفاضا في قيمة مبيعات المعادن في العام ٢٠١٨ بنسب متفاوتة عما كان عليه في العام ٢٠١٧، بلغت نسبته ١٢% عن العام المنصرم، الأمر الذي يعزى إلى الانخفاض الكميات المباعة في بعض الخامات، بسبب خفض الإنتاج و قلة الطلب و خاصة في مواد البناء.

المعدن	التغير		قيمة المبيعات ٢٠١٨	قيمة المبيعات ٢٠١٧
	النسبة	القيمة		
الرخام (البلوكات)	٢٣%-	- ٢,٥٨٠,٧٥٠	٨,٤٠٢,٢٢٥.٠٠٠	١٠,٩٨٢,٧٧٥.٠٠٠
الرخام (CHIPS)	٥%	٥٨,٨٥٤	١,٣٣٦,٨٢٠.٥٤٤	١,٢٧٧,٩٦٦.١٠٠
الرخام (البودر)	١٧%	١٥٠,٤٩٨	١,٠١٢,٧١٤.٠٠٠	٨٦٢,٢١٦.٣٠٠
الحجر الجيري	٦%	٨٦٥,٩٥٨	١٥,٧٦٤,٠١٢.١٠٠	١٤,٨٩٨,٠٥٣.٧٧٤
الجبس	١٤%	٢,٦٦٨,٢٤٦	٢١,٩٤٠,٧٦٧.٤٠٠	١٩,٢٧٢,٥٢١.٦٣٣
الملح	١٣%	٥٤,٠٧٥	٤٦١,١٢٥.٠٠٠	٤٠٧,٠٥٠.٠٠٠
الكروم	١٦%-	-٤,٥١٦,٦١٩	٢٤,١٥١,١٧٠.٤٥٥	٢٨,٦٦٧,٧٨٩.٤٤٦
خام الحديد (اللترايت)	١٧%-	- ٢٧٤,٧٤٥	١,٣٢٥,١٥٤.٨٠٠	١,٥٩٩,٩٠٠.٢٠٠
مواد البناء	٢١%-	- ١٤,٨٤٤,٥٢٤	٥٦,٣٥٤,٨٨٦.٦٨	٧١,١٩٩,٤٠٩.٦٤١
مادة اللدن (الطين)	١٠%-	-٢٦٠,٥٥٦	٢,٢٢٦,٥٦٤.٠٠٠	٢,٤٨٧,١٢٠.٠٠٠
الرمل الزجاجي (الكثبان الرملية)	١٢٠%	٣٢,٠٥٥	٥٨,٧٢٢.٥٠٠	٢٦,٦٦٧.٥٠٠
الكوارتزفيلد	١٥%-	-١٩١,٦٨٨	١,٠٧٠,٦٤٨.٠٠٠	١,٢٦٢,٣٣٦.٠٠٠
النحاس	٠%	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
الكاولين	٥٢%-	- ٣٤١,١٨٧	٣١١,١٠٩.٠٠٠	٦٥٢,٢٩٦.٠٠٠
المنجنيز	٣٧%-	-١٤٧,٩٧٩	٢٤٧,٣٢٨.١٥٦	٣٩٥,٣٠٧.٢٣٦
السيليكا	٣٧٣%	٢٢٤,٥٥٠	٢٨٤,٧٦٦.٠٠٠	٦٠,٢١٦.٠٠٠
المجموع	١٢%-	-١٩,١٠٣,٦١٢	١٣٤,٩٤٨,٠١٣.٠٢٣	١٥٤,٠٥١,٦٢٤.٨٣٠

قيمة المبيعات

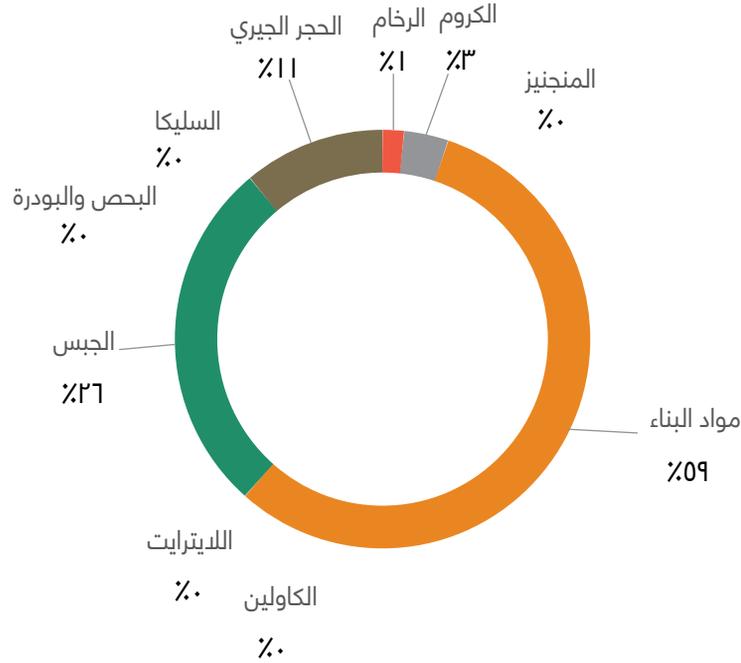


تصدير الخامات المعدنية

تشرف الهيئة على تصدير الخامات المعدنية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، حيث بلغت مساهمة تصدير الخامات المعدنية حوالي ٣١٪ من إيرادات الهيئة أي حوالي ٧,٥ مليون ريال عماني، وعملاً على تسهيل تصدير الخامات المعدنية والتجارة وسرعة إنجاز المعاملات تم الاشتراك مع شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك في مشروع حوسبة الإجراءات والعمليات الجمركية عبر النافذة الإلكترونية الواحدة (بيان).

الخام	الكميات (الطن)	عدد الشاحنات / الحاويات
مواد البناء	٢٢,٥٢٩,٤٦٧	٣٣٤,٠٠١
الجبس	٩,٧٣٦,٣٢٥	١٦١,٣٠٣
اللايترايت	١٦٩,٧٥٠	٣,٠٧٥
الكولين	٧,٥٠٠	١٢٨
البحص والبودرة	٥١,٩٩٢	٢,١٧٣
الحجر الجيري	٤,٠٣٨,٥٢٣	٦٧,١٣٣
السليكا	٢٢,٠٠٠	٣٦٧
الرخام	٤٠٥,٣٤٠	١٥,٠٩٤
الكروم	٩٣٤,٥٤٨	٣٠,٨٧٩
المنجنيز	٦٣,٥٠٠	٢,٤٩٠
النحاس	.	.
المجموع	٣٧,٩٥٨,٩٤٦	٦١٦,٦٤٤

نسبة توزيع كميات الخامات المعدنية خلال عام ٢٠١٨ م



مقارنة تصدير الموانئ البحرية للمعادن بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨

الميناء	٢٠١٧	٢٠١٨
صلالة	٩,٠٠٠,٥٩٠	١١,٥٨١,٠٨٥
صحار	٣,٠٣٠,٧٨٠	٦,٠٠٢,٧٣٩
الدقم	٥٩٥,١٢٢	٧١٣,٤٩٩
خصب	١,٩١٣,٩٦١	٢,٢٦٨,٥٢٠
المجموع	١٥,٠٩٥,٤٥٣	٢٠,٥٦٥,٨٤٣

وبنظرة تحليلية على نتائج المقارنة في تصدير الموانئ البحرية للمعادن بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ يتضح الآتي:

- ارتفاع في كمية المعادن المصدرة بنسبة ٦٤% عن عام ٢٠١٧ م، حيث ارتفعت كمية المعادن المصدرة بحريا من مواد البناء والجبس والحجر الجيري والمنجنيز. حيث أن زيادة الطلب من دولة قطر على مواد البناء و الجبس، هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى ارتفاع الكميات المصدرة من هذه المواد.





الشراكة و الفعاليات (الفعاليات والإنجازات)

عملت الهيئة على تنظيم عدد من الفعاليات والأنشطة المختلفة خلال عام ٢٠١٨م، حيث تنوعت هذه الأنشطة منها على المستوى الداخلي ومنها على المستوى الدولي، فضلا عن تفاعلها في المناسبات الوطنية بمشاركة جميع الموظفين، حيث شاركت الهيئة في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بقطاع التعدين والتي سعت من خلالها إلى الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال وتعزيز الشراكة الدولية في القطاع.





المشاركات

١- المؤتمر العربي الدولي الخامس عشر للثروة المعدنية - مصر

شاركت السلطنة، ممثلة في الهيئة العامة للتعدين، في المؤتمر العربي الدولي الخامس عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له تحت شعار «الاستثمار التعديني والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي»، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر الجاري بجمهورية مصر العربية، تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتنظيمه المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التي تعمل ضمن إطار جامعة الدول العربية، وبالتعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية. وترأس وفد السلطنة المشارك في المؤتمر سعادة المهندس هلال بن محمد البوسعيدي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتعدين. وشاركت الهيئة في المؤتمر بورقة عمل بعنوان «العلاقة التبادلية بين الشركات التعدينية والمجتمعات المحلية وأثر هذه العلاقة على ازدهار الأنشطة التعدينية. سلطنة عمان نموذجا»، قدمها صلاح بن سالم المسروري مدير عام المديرية العامة للشؤون الإدارية والمالية.

٢- ملتقى الفجيرة الدولي السادس للتعدين

شاركت الهيئة العامة للتعدين في الملتقى الدولي السادس للصخور الصناعية والتعدين والمعرض المصاحب له في الفترة من ٢٦ - ٢٨ فبراير ٢٠١٨، برئاسة سعادة المهندس الرئيس التنفيذي والذي تنظمه مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية على مدار ثلاثة أيام بمشاركة أكثر من ٤٠٠ متخصص وخبير من أكثر من ٢٠ دولة عربية وأجنبية يناقشون ٥٠ ورقة عمل.

٣- مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - دبي

شاركت الهيئة العامة للتعدين في مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدولي، والذي أقيم في دولة الامارات العربية المتحدة بإمارة دبي من الفترة ٨ - ٩ أكتوبر ٢٠١٨ وذلك من خلال مشاركة عدد من موظفي الهيئة للاستفادة من حضور المؤتمر والمعرض المصاحب له.

٤- مؤتمر التعدين والمعادن والثروة المعدنية في الوطن العربي - لندن

شارك سعادة المهندس هلال بن محمد البوسعيدي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتعدين ممثلاً للهيئة في مؤتمر التعدين والمعادن والثروة المعدنية في الوطن العربي، والذي أقيم في لندن من الفترة ٦ - ٧ نوفمبر ٢٠١٨، حيث قدم سعاده ورقة تحدث فيها عن قطاع التعدين في السلطنة، ويعتبر المؤتمر فرصة لتبادل الخبرات في قطاع التعدين والاستفادة من تجارب الدول في هذا الجانب.

٥- المعرض الدولي للتعدين والآلات - الهند

شاركت الهيئة في المعرض الدولي للتعدين والآلات ٢٠١٨، الذي أقيم في جمهورية الهند في الفترة من ٣١ أكتوبر - ٣ نوفمبر ٢٠١٨، حيث كانت المشاركة في المؤتمر فرصة للاطلاع على الخبرات الدولية والاستفادة من تجارب الآخرين في قطاع التعدين، فضلا عن الالتقاء بالمستثمرين للتعريف بقطاع التعدين في السلطنة والتسويق لمؤتمر ومعرض عمان للتعدين ٢٠١٩.

٦- الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدولي للثروة المعدنية - المغرب

شاركت الهيئة العامة للتعدين في الاجتماع التحضيري الرابع للمؤتمر العربي الدولي الخامس عشر للثروة المعدنية، وذلك بمقر المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالرباط. وقد ساهمت الهيئة في التحضير والإعداد لهذا المؤتمر من خلال ما قدمته من مقترحات للمحاور التي تعتقد أنها تشكل أهمية للتركيز عليها من خلال هذا المؤتمر، وذلك عبر تمثيل الهيئة من قبل المهندس محمد بن سالم البطاشي مدير دائرة المسوحات الجيولوجية، وأهم المقترحات التي تناولتها الهيئة العلاقة المباشرة بين التعدين والمجتمع حتى يصبح التعدين داعماً فعالاً في المجتمع المحلي، وتكثيف التبادل العلمي والخبرات العلمية بين الدول العربية والاستفادة من تجارب الدول العربية في مختلف المجالات العلمية والاستشارية والإدارية والتنظيمية والتركيز على القيمة المضافة لأنشطة التعدين، والموازنة بين أساسيات الحفاظ على البيئة وتنمية التعدين وبناء الكوادر الفنية لتحقيق نمو في قطاع التعدين.

٧- ندوة حول مشروع الحفر في صخور الافيوليت

استضافت الهيئة العامة للتعددين ندوة علمية حول مشروع الحفر في صخور الافيوليت والذي تم تنفيذه في بعض المواقع بالسلطنة، وذلك بحضور سعادة المهندس هلال بن محمد البوسعيدي الرئيس التنفيذي للهيئة والمختصين من الجهات المعنية المختلفة بالمشروع وبشكل مباشر من وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، واللجنة التوجيهية لمتابعة آلية تنفيذ المشروع، و المكونة من (وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه ، جامعة السلطان قابوس، الهيئة العامة للتعددين، وزارة البيئة والشؤون المناخية)، ويهدف المشروع إلى دراسة كيفية تفاعل صخور الافيوليت مع الماء تحت سطح الأرض، والذي ينتج عنه العديد من عوامل التعرية الجوفية بوجود درجات حرارة عالية، حيث إن هذه النتائج سوف تكون مهمة للجانب العلمي والاقتصادي المتمثل في الكشف عن المعادن في المستقبل القريب.



الفعاليات

١ - الاحتفال بيوم المرأة

نظمت الهيئة العامة للتعددين حلقة نقاشية بمناسبة يوم المرأة العمانية، وذلك تجسيدا لدور المرأة العمانية في مسيرة التنمية والعطاء لهذا الوطن العزيز، حيث جاءت هذه الحلقة بعنوان تمكين المرأة العمانية، وتضمنت عددا من المحاور أهمها التمكين القيادي للمرأة، ودور المرأة الريادي في المجتمع، وتبادل الخبرات النسائية في بيئة العمل، كما طرح في الجلسة الدور التي تقوم به المرأة العمانية في دفع عجلة المجتمع ومساهمتها الفاعلة في التنمية والتطور، كما تطرقت الحلقة حول أهمية هذا اليوم لتقديم أفضل ما يمكن لخدمة عمان.



٢ - الاحتفال بالعيد الوطني المجيد

احتفلت الهيئة العامة للتعددين بالعيد الوطني المجيد بحضور المهندس هلال بن محمد البوسعيدي الرئيس التنفيذي للهيئة بمشاركة عدد من موظفي الهيئة، وشمل برنامج الحفل على العديد من الفقرات الذي عبر فيه موظفي الهيئة عن فرحتهم وابتهاجهم بهذه المناسبة المجيدة. ويأتي احتفال الهيئة بهذه المناسبة العظيمة تزامنا مع احتفالات السلطنة ومؤسسات الدولة المختلفة للإنجازات التي تحققت بعصر النهضة المباركة وتجديد الولاء والعرفان لباني نهضة عمان.



الشراكة مع الجهات الأخرى

١ - مذكرة تفاهم شركة تنمية نفط عمان

وقعت الهيئة العامة للتعددين وشركة تنمية نفط عُمان بمقر الشركة مذكرة تعاون بين الطرفين شملت عددا من البنود تعزز الشراكة والتعاون بما يخدم المصلحة العامة. ووقع المذكرة من جانب الهيئة سعادة المهندس هلال بن محمد البوسعيدي - الرئيس التنفيذي للهيئة، ومن جانب الشركة وقع راؤول رستوشي المدير العام للشركة، كما حضر عدد من المسؤولين من الجانبين.



٢ - تدشين مشروع تعدين النحاس بولاية المضبيبي

دشنت الهيئة العامة للتعددين مشروع تعدين النحاس بولاية المضبيبي الذي تنفذه شركة "الحديثة للمصادر"، والذي جاءت ضمن مبادرات مختبر قطاع التعدين الذي تنفذه وحدة دعم التنفيذ والمتابعة، وذلك في مؤتمر صحفي عقد في مقر الهيئة، بحضور سعادة المهندس هلال بن محمد البوسعيدي الرئيس التنفيذي للهيئة وممثلي الشركة وعدد من المستثمرين والمسؤولين ومشايخ وأعيان الولاية.







   @omanpammedia

email: m.p.r@pam.gov.om

tel: +968- 24225000

